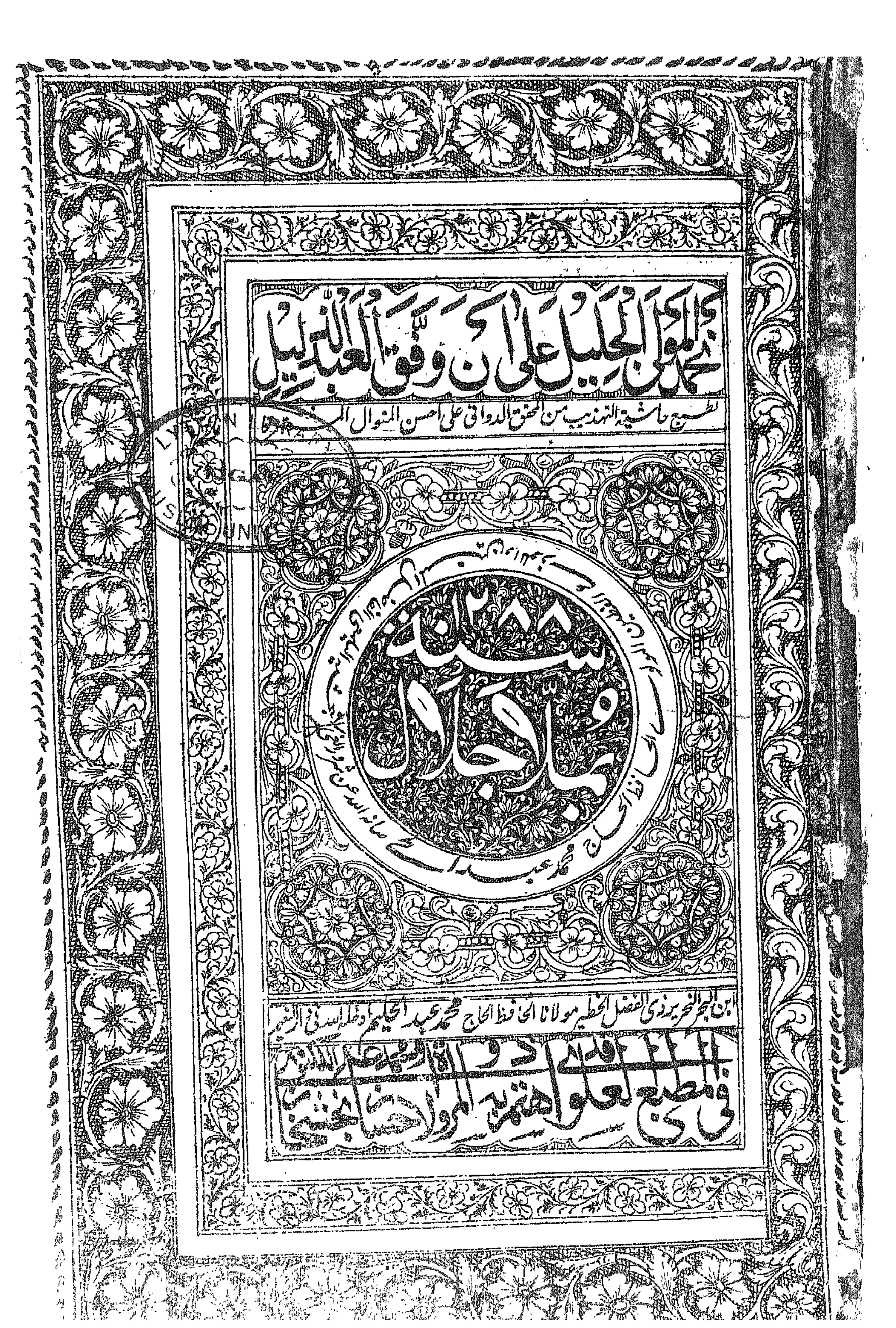
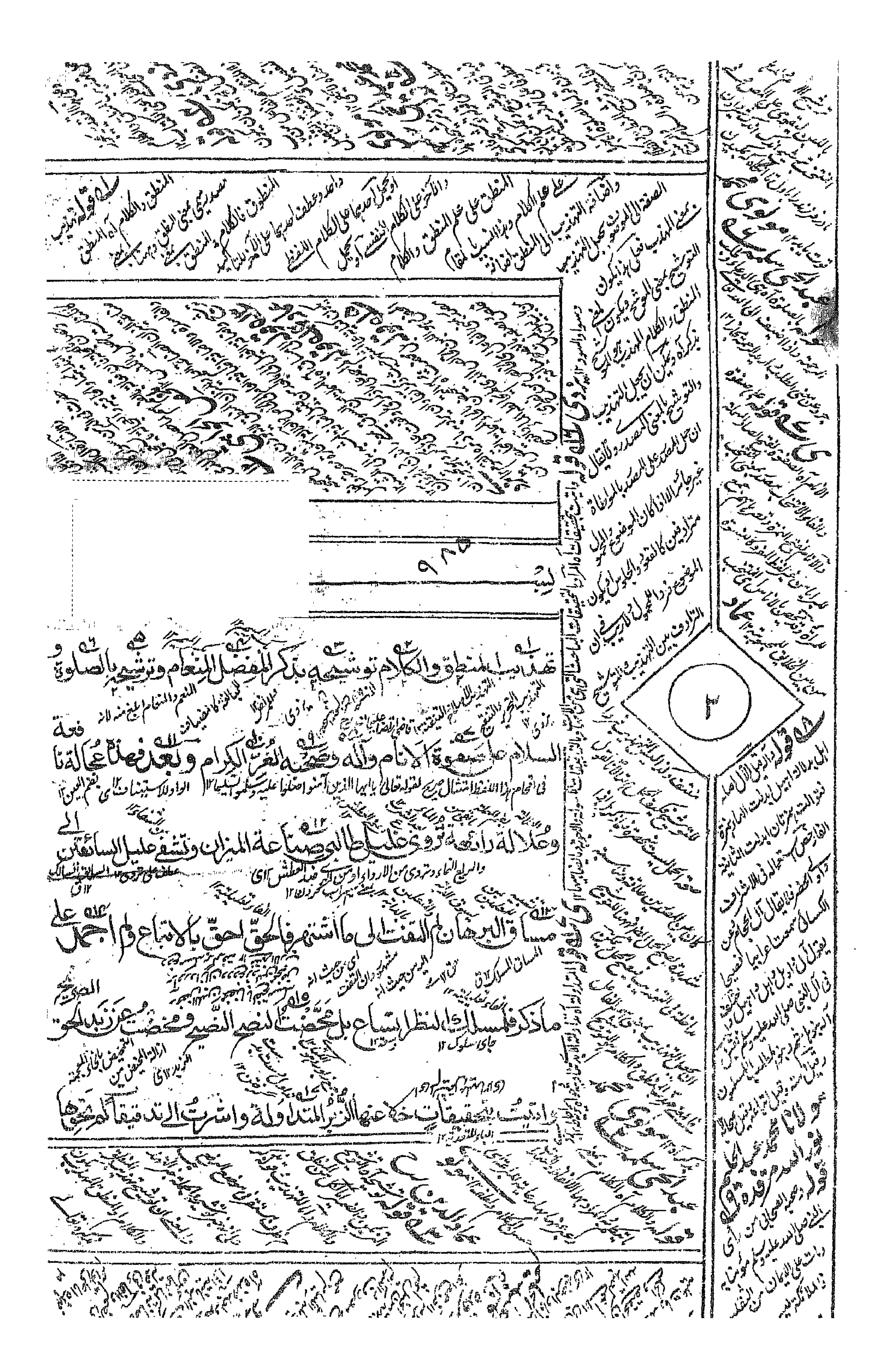

نحمد المولى الجليل على ان وفق العبد الذليل
لطبع حاشية التهذيب من المحقق الدواني على احسن المنوال
سنة ١٢٨٨
ملا جلال
ابن البحر النحرير ذي الفضل الخطير مولانا الحافظ الحاج محمد عبد الحليم



تهذيب المنطق والكلام توشيحه بذكر المفضل المنعام وترشيحه بالصلوة و

السلام على صفوة الانام وآله وصحبه الغر الكرام وبعد فهذا عجالة نا

وعلالة رائقة تروي غليل طالبي صناعة الميزان وتشفي عليل السائقين

مساق البرهان لم التفت الى ما اشتهر فالحق احق بالاتباع ولا اجمل

ما ذكر فللسالك النظر اتساع بل محضت لنضج الضمير فمخضت عن زبد الحق

وادنيت بتحقيقات خلا عنها الزبر المتداولة واشرت الى تدقيقات لم يمخضها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

الصحف المتطاولة المتناولة مع انى امليتها بالاستعجال على طريق الارتجال

حال اشتغال بعض من له توقد فى الذكاء واشتعال وفقه الله تعالى بالاستكمال

ورقاه الى معارج الكمال بمنطق التهذيب الذى هو العلم فى رشاقة الترتيب

فليسعد بها كل ذكى وليضن بها كل غبى وغوى ولئن ردها القاصرون

سيقبلها الماهرون وان ذمها الجهلة فسوف يمدحها الكملة هذا وعلى الله

التكلان انه خير معان لا نعبد ولا نستعين الا اياه ولا حول ولا قوة

الا بالله قوله الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل والمراد

بالجميل الاختيارى لانه صفة للفعل وهو لا يكون الا بالاختيار لكن ذكره

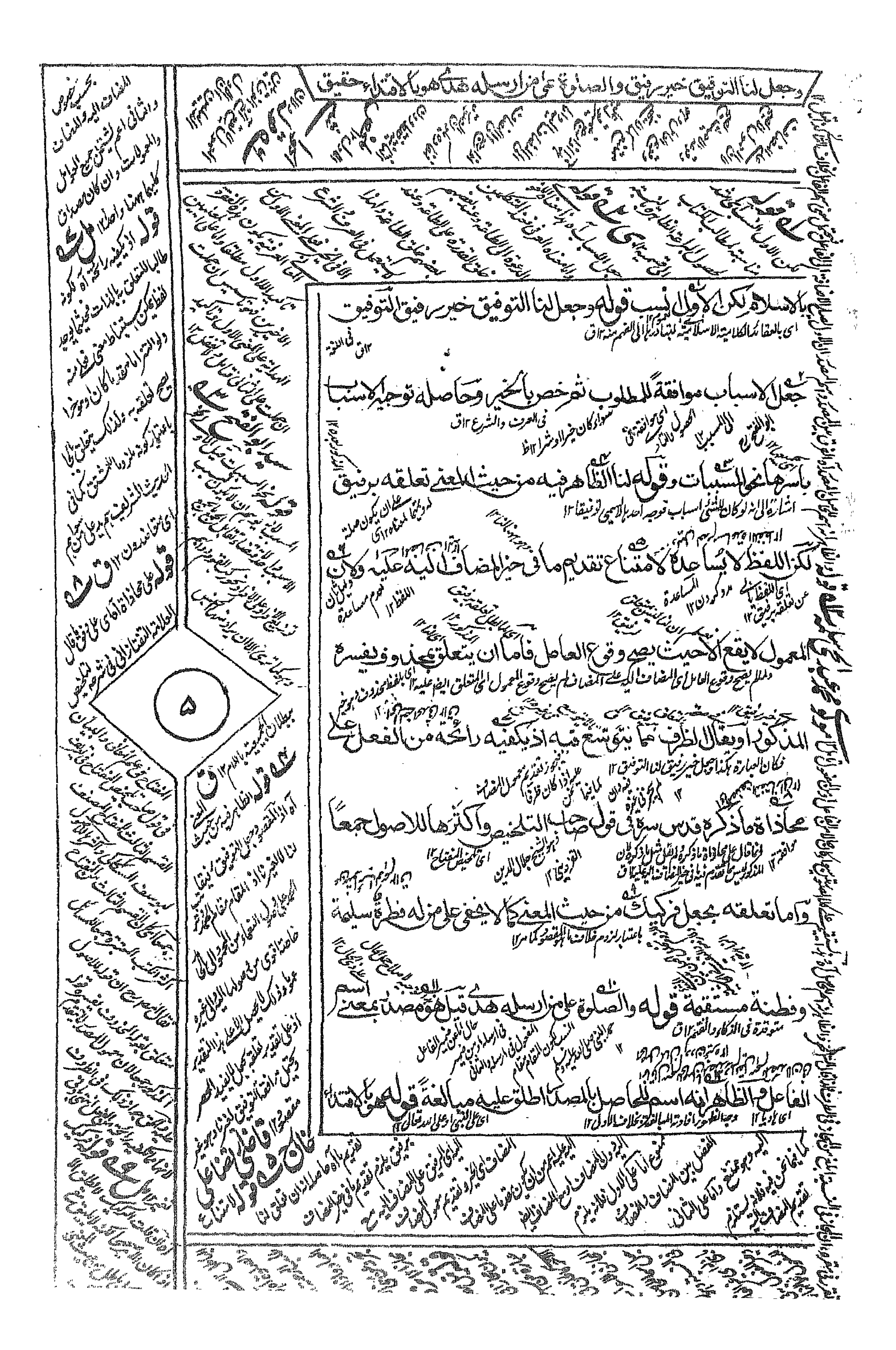
المصرح فى حاشية الكشاف للمدح يعم الاختيارى وغيره يقال مدحت

اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها وقيل المدح ايضا مخصوص بالاختيارى



ومثال اللذ او مصنوع وقيل الحمد يعم الاختياري وغيره ايضا كالمدح الا انه
يجب ان يكون المحمود عليه اختياريا بخلاف الممدوح عليه لانه اعم فتامل

قوله الذي هدانا الخ قيل الهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب وقيل بل الدلالة
الموصلة الى المطلوب ورجح الاول ونسب الثاني الى البعض ونقض الثاني بقوله تعالى
واما ثمود فهديناهم والاول منقوض بقوله تعالى انك لا تهدي من
احببت واحتمال التجوز مشترك والمناقشة في امتناع حمله على هذا
المعنى مجال فتامل وقال المص رح في حاشية الكشاف حاصله انها تعدى
بنفسها وبالى وباللام ومعناها على الاول الايصال وعلى الثاني والثالث
ارائة الطريق فافهم قوله سواء الطريق اي الطريق المستوي
والصراط المستقيم والمراد به نفس الاحكام عموما او الشرائع خصوصا



وجعل لنا التوفيق خير رفيق والصلوة على من ارسله هدى هو بالاقتداء حقيق

بالاسلام لكن الاول انسب قوله وجعل لنا التوفيق خير رفيق التوفيق
جعل الاسباب موافقة للمطلوب ثم خص بالخير وحاصله توجيه الاسباب
باسرها نحو المسببات وقوله لنا الظاهر فيه من حيث المعنى تعلقه برفيق
لكن اللفظ لا يساعده لامتناع تقديم ما في حيز المضاف اليه عليه ولان
المعمول لا يقع الا حيث يصح وقوع العامل فاما ان يتعلق بمحذوف يفسره
المذكور او يقال الظرف مما يتوسع فيه اذ يكفيه رائحة من الفعل على
محاذاة ما ذكره قدس سره في قول صاحب التلخيص واكثرها للاصول جمعا
واما تعلقه بجعل فركيك من حيث المعنى كما لا يخفى على من له فطرة سليمة
وفطنة مستقيمة قوله والصلوة على من ارسله هدى قيل هو مصدر بمعنى اسم
الفاعل والظاهر انه اسم للحاصل بالمصدر اطلق عليه مبالغة قوله هو بالاقتداء



ونوراً به الاهتداء يليق وعلى آله واصحابه الذين سعدوا في مناهج

الصدق بالتصديق وصعدوا معارج الحق بالتحقيق وبعد فهذا

مصدر مبني للفعول اي بأن نقتدي به قوله ونوراً به الاهتداء يليق

لا مبني للفاعل اي ان نقتدي به لان ارادة صيغة المتكلم مع الغير من المصدر لم يسمع في محاوراتهم ۱۲

مصدر مبني للمفعول اي بان يهتدى به وقوله به متعلق بالاهتداء ولا يليق

لا مبني للفاعل كما مر ۱۲

تعلقه بيليق فافهم قوله وعلى آله واصحابه الذين سعدوا في مناهج

في تعلقه بالاهتداء فائدة وهي افادة الحصر بخلاف ما اذا تعلق بيليق ۱۲

الصدق بالتصديق متعلق بسعدوا والباء للسببية قوله وصعدوا

ويحتمل ان يكون ظرفا مستقرا اي متلبسين بالتصديق او هذا الحكم متلبس ۱۲

معارج الحق بالتحقيق يحتمل تعلقه بصعدوا والباء للسببية كما سبق في قوله

بالتصديق والمعنى صعدوا معارج الحق وبلغوا اقصاها بسبب التحقيق والايقان

ويحتمل الاستقرار والمعنى هذا الحكم محقق لا ريب فيه فتأمل قوله

اي يحتمل ان يكون قوله بالتحقيق ظرفا مستقرا ۱۲

وبعد فهذا اشارة الى المرتب الحاضر في الذهن سواء وضع الديباجة

قبل التصنيف او بعده اذ لا حضور للالفاظ المرتبة ولا لمعانيها في الخارج

فما قيل من انه ان كان وضع الديباجة بعد التصنيف فالاشارة الى

مولوی محمد عبد الحی سلمه

6

الحاضر في الخارج لا يستقيم الا ان يراد به الاشارة الى النقوش الكتابية
دون الالفاظ ودون معانيها ودون المركب من الثلثة ودون
الاثنين منها ولا يخفى انه لا يناسب هذا المقام للاحتراز عنه بغاية
تهذيب الكلام الا ان يحمل على المجاز تسمية للمعبر باسم المعبر عنه
وفيه نظر بعد لا يخفى على المستيقظ لان الحاضر من النقوش لا يكون
الا شخصا ومن البين انه ليس المراد وصف ذلك الشخص ولا تسمية
ذلك الشخص بذلك الاسم بل الغرض وصف نوعه
وتسميته وهو النقش الكتابي الدال على تلك الالفاظ المخصوصة
اعم من ان يكون ذلك الشخص وغيره مما يشاركه في ذلك المفهوم
ولا شك فانه لا حضور لهذا الكلي في الخارج



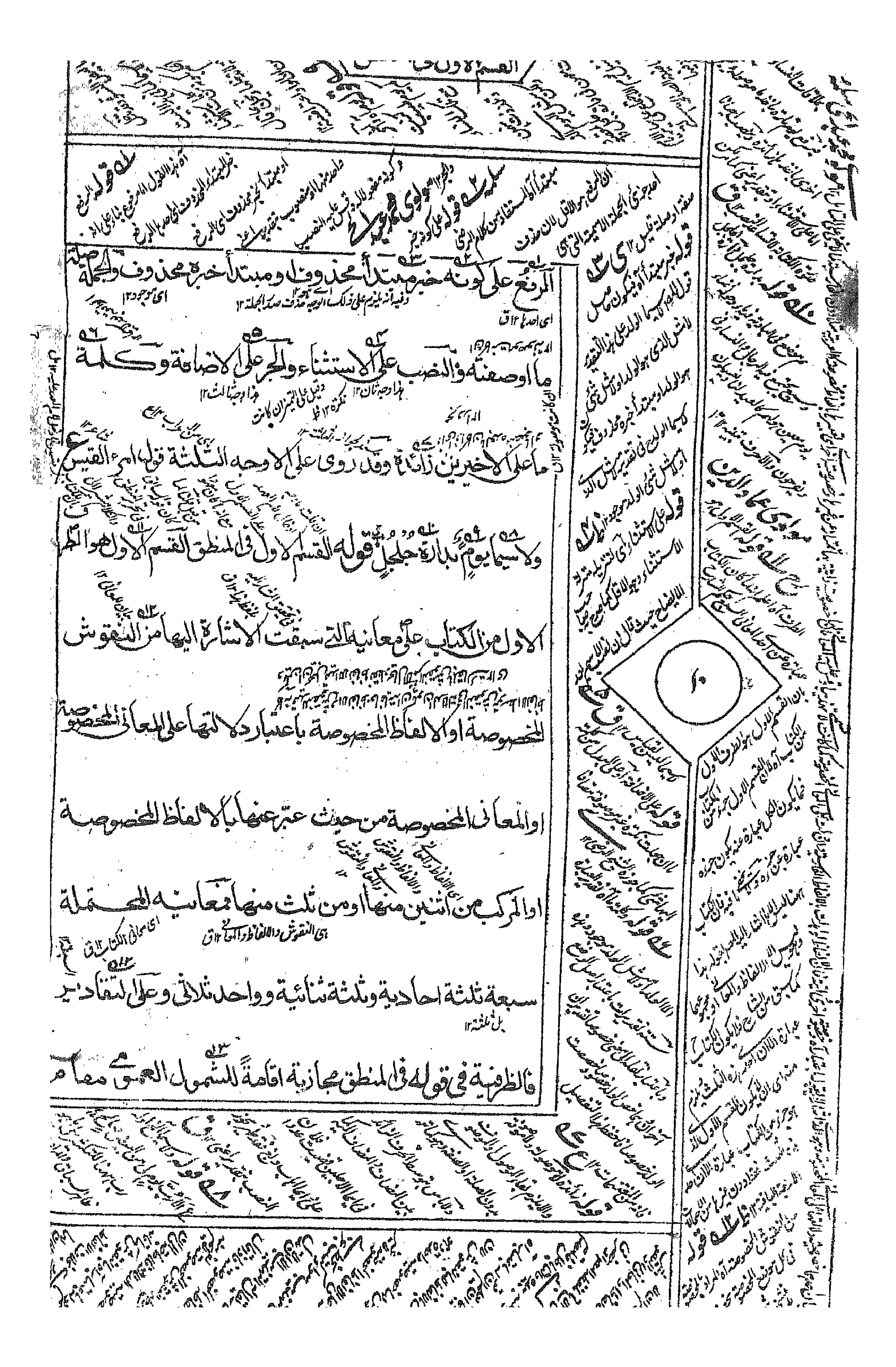
فالاشارة الى الحاضر في الذهن احسن على جميع التقديرات ومن ههنا
علمت ان اسامي الكتب من قبيل اعلام الاجناس فتفطن قوله
غاية تهذيب الكلام اي هذا الكتاب كلام مهذب غاية التهذيب
او تصنيف هذا الكتاب غاية تهذيب الكلام والثاني كما ترى وتوجيه
الاول لا يخفى قوله في تحرير المنطق والكلام اي تنقيحهما وتبيينهما بيانا
واضحا خاليا عن الحشو والتطويل والظرفية تجوزية تشبيها
للشمول العمومي بالشمول الظرفي واستعارة لفظ الموضوعة
للثاني للاول قوله وتقريب المرام اي هذا مقرب على صيغة
اسم الفاعل غاية التقريب المرام الى الافهام ويحتمل
ان يكون التقريب معطوفا على التحرير

... عقائد الاسلام جعلته تبصرة لمن حاول التبصر لدى الافهام وتذكرة لمن اراد ان يتذكر من ذوي الاكرام سيما الولد الاعز الحبيب ... المكرم سمي حبيب الله عليه التحية و السلام لا زال له من التوفيق قوام ومن التائيد عصام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام

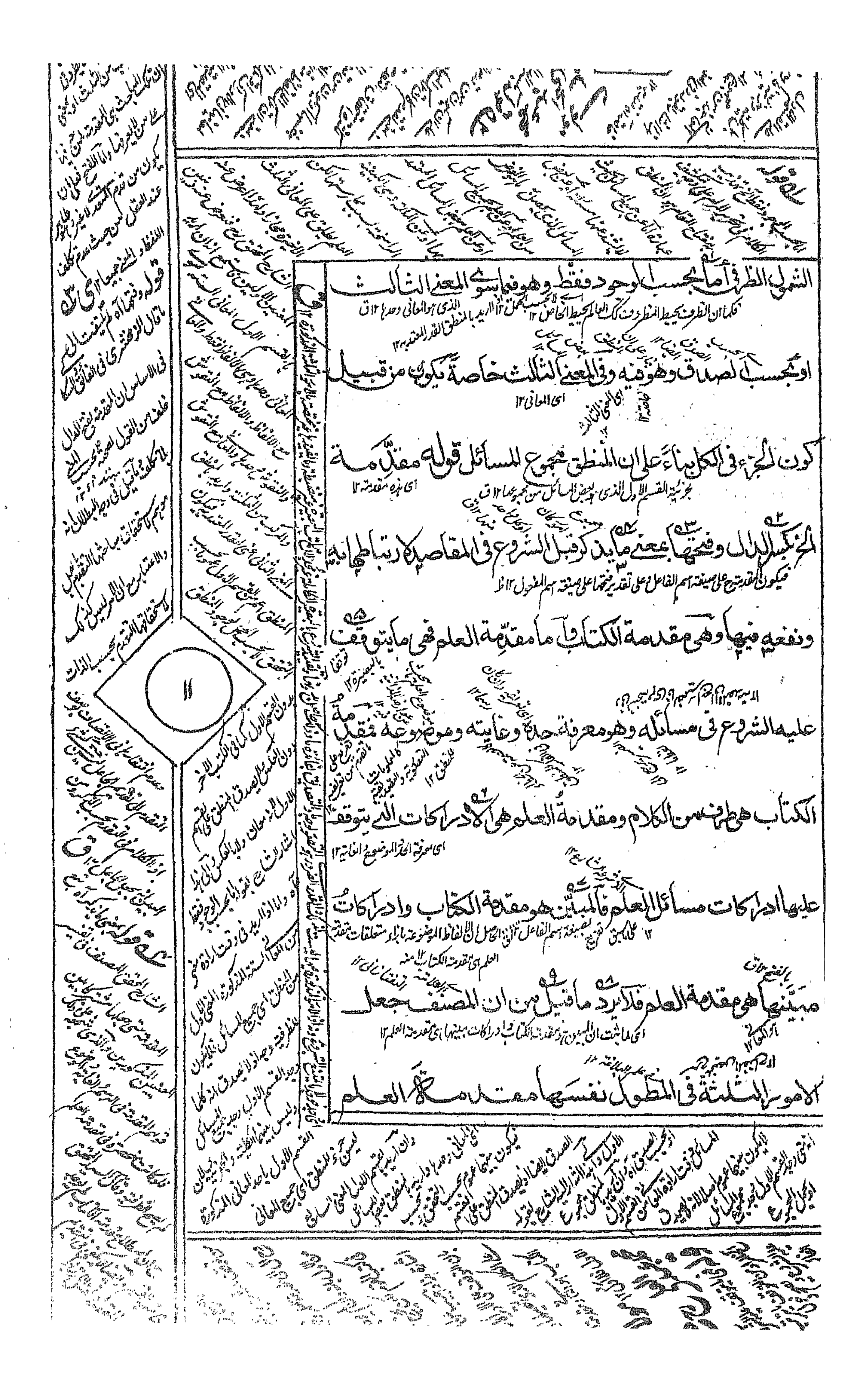
والمعنى هذا غاية تهذيب الكلام في تقريب المقاصد اي سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب قوله من تقرير يحتمل ان يكون بيانا للمرام والتعلق بالتقريب بعيد قوله عقائد الاسلام الاضافة بيانية او للملابسة

ويمكن ان يراد بالاسلام اهله على طريق المجاز المرسل او تجوز بالحذف قوله جعلته تبصرة بمعنى اسم الفاعل اي مبصرا وكذا تذكرة قوله لدى الافهام اي تفهيم الغير قوله سيما الولد السي بمعنى المثل يقال هما سيان اي مثلان وسي بمعنى لا سيما مثل وما زائدة او موصولة او موصوفة هذا اصله ثم استعمل بمعنى التخصيص وقد يحذف لا في اللفظ لكنه مراد وعند النحاة من كلمات الاستثناء وتحقيقه انه للاستثناء عن الحكم المتقدم بحكم عليه على وجه اتم بحكم من جنس الحكم السابق وفيما بعد ثلثة وجوه

٩



المرفوع على كونه خبر مبتدأ محذوف ومبتدأ خبره محذوف والجملة صلة
ما او صفته والنصب على الاستثناء والجر على الاضافة وكلمة
ما على الاخيرين زائدة وقد روى على الاوجه الثلثة قوله امرء القيس ع
ولاسيما يوم بدارة جلجل قوله القسم الاول في المنطق القسم الاول هو الجزء
الاول من الكتاب على معانيه التي سبقت الاشارة اليها من النقوش
المخصوصة او الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة
او المعاني المخصوصة من حيث عبر عنها بالالفاظ المخصوصة
او المركب من اثنين منها او من ثلث منها فمعانيه المحتملة
سبعة ثلثة احادية وثلثة ثنائية وواحد ثلاثي وعلى التقادير
فالظرفية في قوله في المنطق مجازية اقامة للشمول العمومي مقام



الشمولی المطر فی اما بحسب الوجود فقط وهو فیما سوی المعنی الثالث

او بحسب الصدق وهو فیه وفی المعنی الثالث خاصة یکون من قبیل

کون الجزء فی الکل بناء علی ان المنطق مجموع المسائل قوله مقدمة

الخ بکسر الدال وفتحها بمعنی ما یذکر قبل الشروع فی المقاصد لارتباطها به

ونفعه فیها وهی مقدمة الکتاب واما مقدمة العلم فهی ما یتوقف

علیه الشروع فی مسائله وهو معرفة حده وغایته وموضوعه فمقدمة

الکتاب هی طائفة من الکلام ومقدمة العلم هی الادراکات التی یتوقف

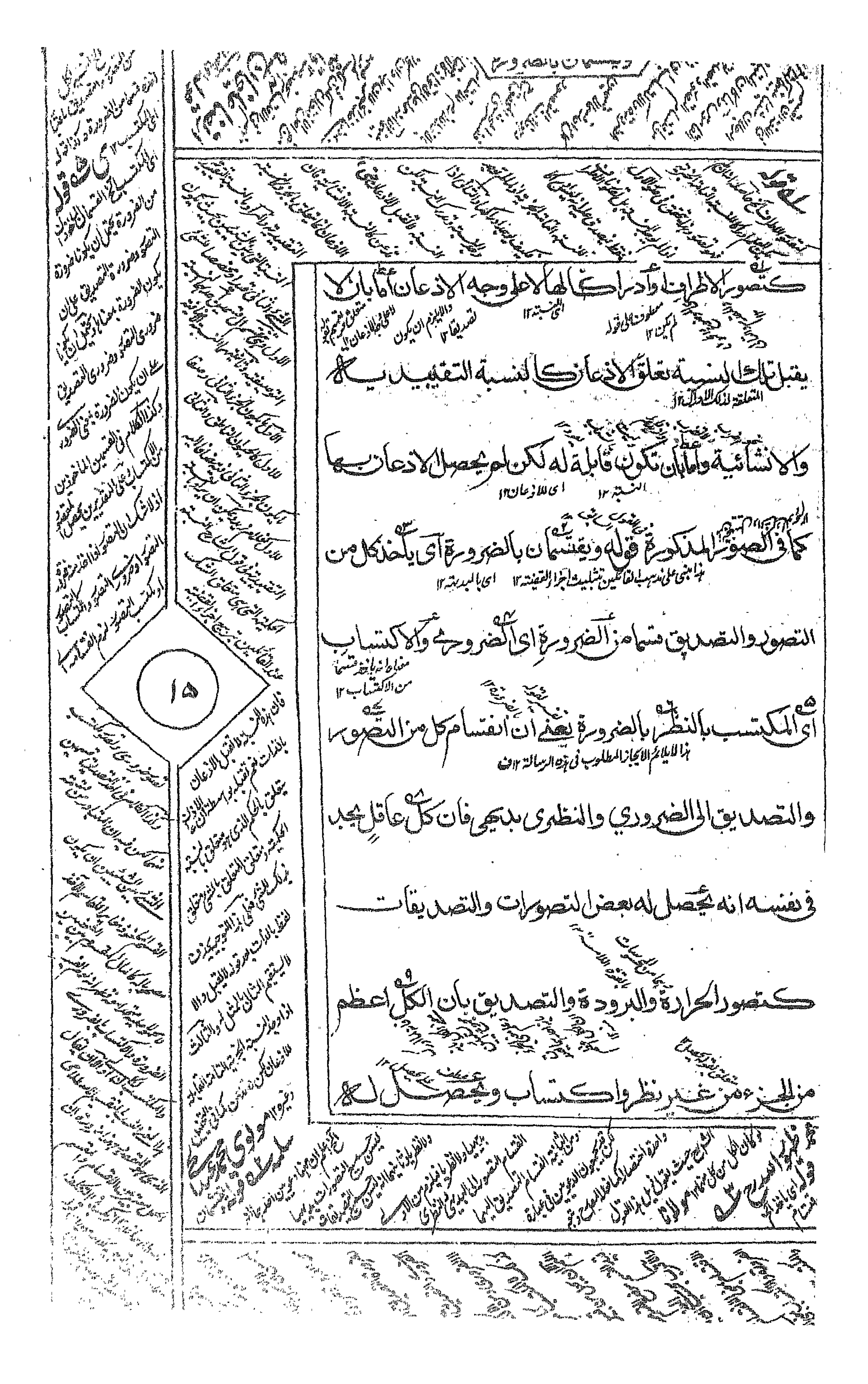
علیها ادراکات مسائل العلم فالمبین هو مقدمة الکتاب وادراکات

مبینها هی مقدمة العلم فلا یرد ما قیل من ان المصنف جعل

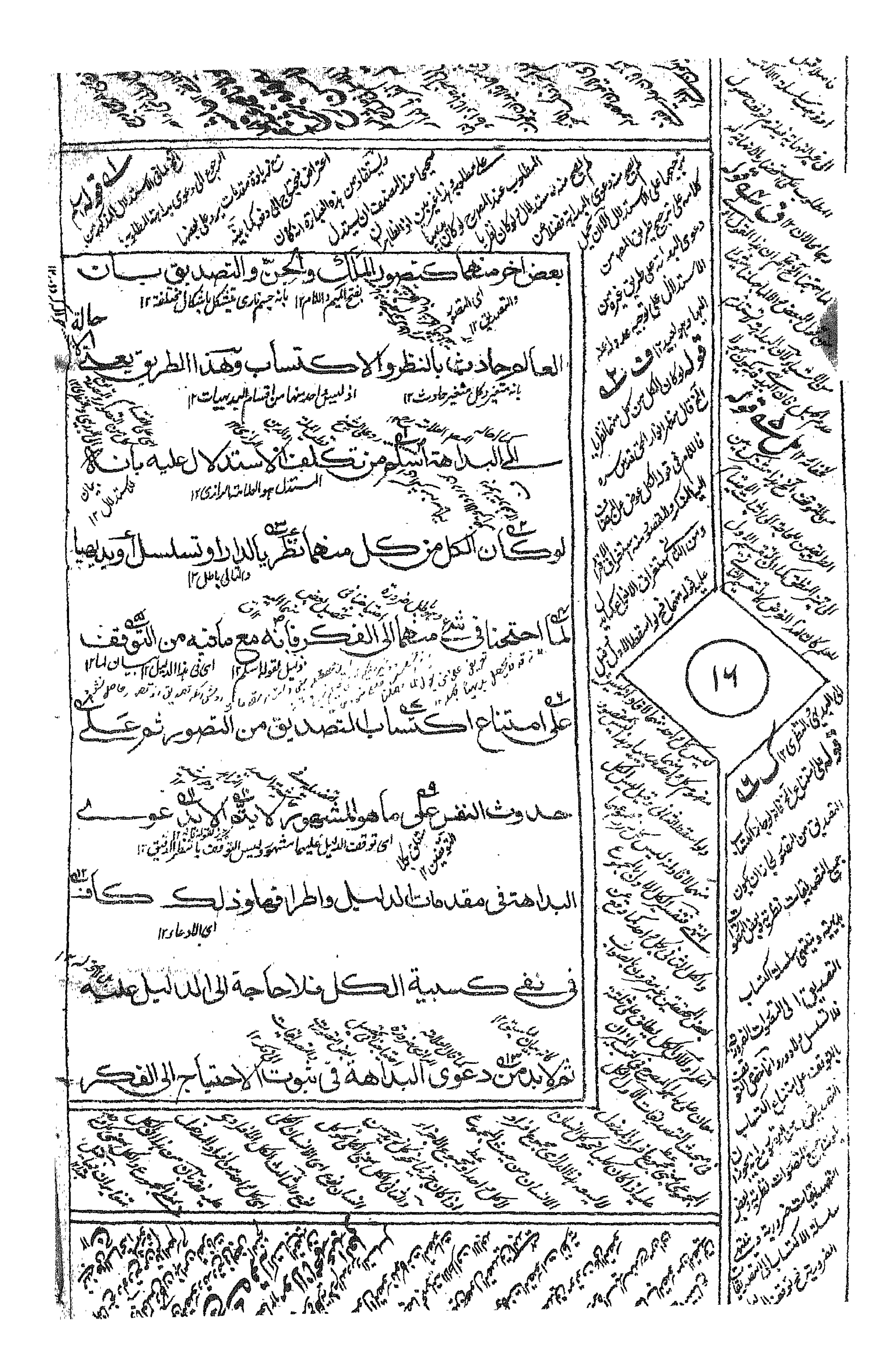
الامور المثلثة فی المطول نفسها مقدمة العلم



عدل المصرح عن العبارة المشهورة وهي ادراك ان النسبة
واقعة اوليست بواقعة لانه يدخل فيها التخييل فانه ادراك
وقوع النسبة اولا وقوعها وكذا الشك والوهم ضرورة ان المدرك فيهما
الوقوع او اللاوقوع الا ان تلك الادراكات ليست على
وجه الاذعان والتسليم بل على سبيل التخييل والتجويز وفي هذا اشارة
الى تحقيق المرام في هذا المقام وهو ان التصديق نوع آخر من الادراك
مغائر للتصور مغايرة ذاتية لا باعتبار المتعلق كما يشهد به الوجدان
السليم وان التصور متعلق ايضا بما يتعلق به التصديق اعني النسبة
واقعة اوليست بواقعة اذ لا حجر فيه فيتعلق بكل شيء قوله
والا فهو سواء لم يكن ادراك النسبة اصلا



كتصور الاطراف وادراكها لا على وجه الاذعان اما بان لا
يقبل تلك النسبة تعلق الاذعان كالنسبة التقييدية
والانشائية واما بان تكون قابلة له لكن لم يحصل الاذعان بها
كما في الصورة المذكورة قوله وينقسمان بالضرورة اي ياخذ كل من
التصور والتصديق منقسما من الضرورة اي الضروري والاكتساب
اي المكتسب بالنظر بالضرورة يعني ان انقسام كل من التصور
والتصديق الى الضروري والنظري بديهي فان كل عاقل يجد
في نفسه انه يحصل له بعض التصورات والتصديقات
كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان الكل اعظم
من الجزء من غير نظر واكتساب ويحصل له



بعض اخر منها كتصور الملك والجن والتصديق بان

العالم حادث بالنظر والاكتساب وهذا الطريق يعني

الى البداهة اسلم من تكلف الاستدلال عليه بانه

لو كان الكل من كل منهما نظريا لدار او تسلسل او بديهيا

لما احتجنا في شيء منهما الى الفكر فانه مع ما فيه من التوقف

على امتناع اكتساب التصديق من التصور ثم على

حدوث النفس على ما هو المشهور لا يتم الا بدعوى

البداهة في مقدمات الدليل واطرافها وذلك كاف

في نفي كسبية الكل فلا حاجة الى الدليل عليه

ثم لا بد من دعوى البداهة في ثبوت الاحتياج الى الفكر

وذلك بعينه دعوى البداهة في عدم بداهة الكل فظهر ان

الاستدلال يؤول بالآخرة الى دعوى البداهة في المطلوب فليكتف به

اولا فافهم ذلك فانه مما لا تجده من غيرنا والظمه في سلك نظائره

المنشورة في هذه الحواشي قوله الضرورة والاكتساب

بالنظر المشهور في تعريف الضروري والنظري ما يتوقف

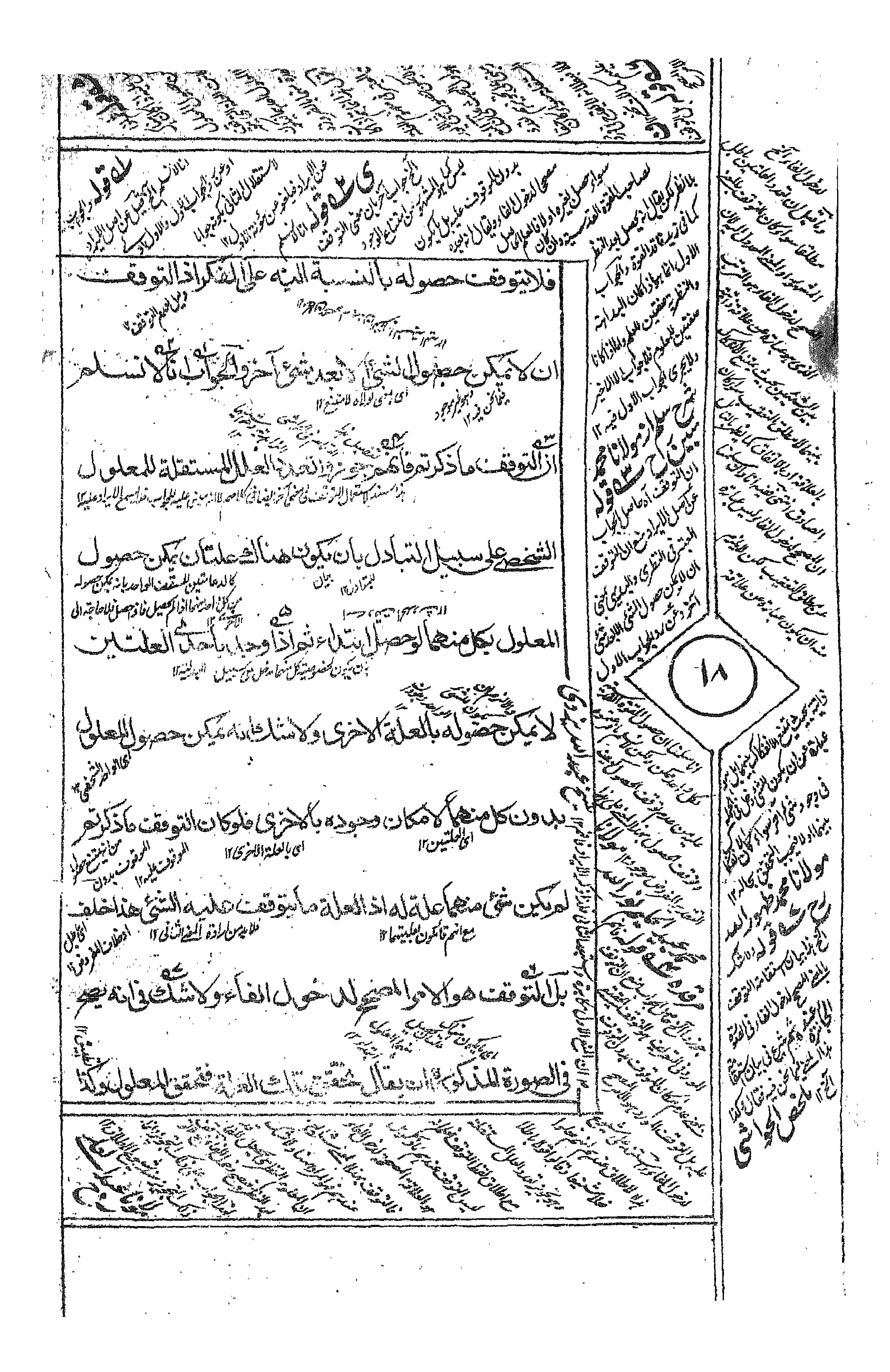
حصوله على النظر وما لا يتوقف حصوله عليه ويرد

عليه ما من تصور وتصديق الا ويمكن حصوله بلا نظر بل

بالحدس لان صاحب القوة القدسية يعلم المطالب

كلها بالحدس ولا يمكن الجواب بانها تكون بديهية بالنسبة

اليه نظرية بالنسبة الى غيره اذ حصول تلك القوة لكل فرد ممكن



فلا يتوقف حصوله بالنسبة اليه على الفكر اذ التوقف

ان لا يمكن حصول الشيء الا بعد شيء آخر والجواب انا لا نسلم

ان التوقف ما ذكرتم فانهم جوزوا تعدد العلل المستقلة للمعلول

الشخصي على سبيل التبادل بان يكون هناك علتان يمكن حصول

المعلول بكل منهما لو حصل ابتداء ثم اذا وجد باحدى العلتين

لا يمكن حصوله بالعلة الاخرى ولا شك انه يمكن حصول المعلول

بدون كل منهما لامكان وجوده بالاخرى فلو كان التوقف ما ذكرتم

لم يكن شيء منهما علة له اذ العلة ما يتوقف عليه الشيء هذا خلف

بل التوقف هو الاولى المصحح لدخول الفاء ولا شك في انه يصح

في الصورة المذكورة ان يقال تحققت ذات العلة فتحقق المعلول وكذا

اذ تحصيل العلم بالكسب يصح ان يقال حصل الكسب بعد العلم

امكن حصول العلم بغير هذا الطريق سلمنا ذلك لكن لا نسلم

امكان حصول هذا العلم المخصوص بغير الكسب فان العلم الحاصل

بالكسب غير العلم الحاصل بالحدس او التجربة ومن عرفهما بما لا يحتاج

في تحصيله الى نظر وفكر ويحتاج اليه فالامر عليه اهون فان الفاقد للقوة

القدسية حين هو فاقد يصدق عليه انه يحتاج في تحصيل المطالب

كلها الى الفكر قطعا فكان هذا المعنى هو مراد من عرفهما بالتوقف

وعدمه ومن هذا البحث يعلم ان النظرية والبداهة تختلفان

باختلاف الاشخاص والاوقات فتامل قوله وهو ملاحظة المعقول

لتحصيل المجهول اه لما كان معرفة القسم الثاني من القسمين موقوفا على

قوله فيظهر لك ان التصديق ۳۰ قاضي

معرفة النظر عرفه والملاحظة توجه النفس نحو المعلوم كما يظهر لك

اذا حصل فيك صورة الشيء والتفتت اليه بهما وربما يتخلف

الملاحظة عن حصول صورة الشيء بان يجعل تلك الصورة آلة

لملاحظة غير ذلك كما في معاني الحروف وغيرها فالنظر هو توجه

النفس والتفاتها الى المعقول اي ما حصل صورته في العقل لتحصيل

امر مجهول تصورا كان ذلك المعقول والمجهول او تصديقا

واحدا كان ذلك التصور كما في الحد بالفصل وحده والرسم بالخاصة

وحدها او كثيرا كما في غيرهما واعلم ان النظر والفكر كالمترادفين

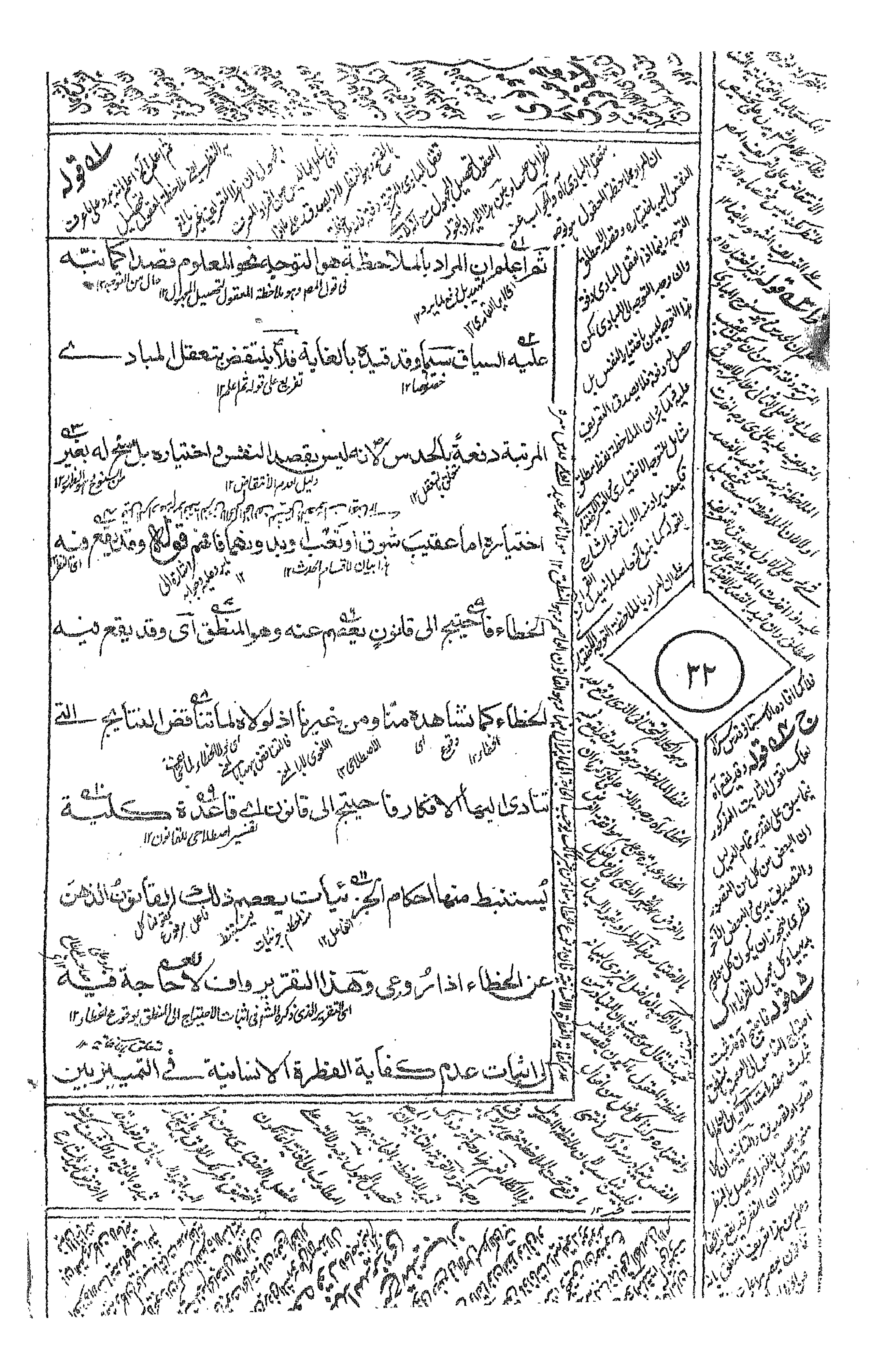
علىما قاله ناقد المحصل والمشهور في تعريفهما ترتيب

امور معلومة ليتادى الى المجهول

۳۰



وأورد عليه بأنه يخرج منه التعريف بالمفرد كالفصل
وحده والخاصة وحدها والجواب بأن المعرف يجب أن يكون
معلوما بوجه ما فالتعريف بالمركب من ذلك الوجه والمفرد أو بأن
التعريف بالمفرد إنما يكون بالمشتقات وهي مركبة من حيث اشتمالها
على الذات والصفة أو من حيث أنها أعم بحسب المفهوم فلا بد من
قرينة مخصصة فالتعريف بالمفرد مركب من معنى المشتق والقرينة
أو بما قال الشيخ بأن التعريف به نادر خداج لا يعبأ بعضه وبعضه
يفضي إلى نوع تكلف فلذلك عدل المصنف إلى هذا التعريف لشموله
جميع أفراد النظر بلا كلفة سواء كان بالمفرد أو بالمركب
معلوما كان أو مظنونا أو مجهولا بالجهل المركب



ثم اعلم ان المراد بالملاحظة هو التوجه نحو المعلوم قصدا كما نبه

عليه السياق سيما وقد قيده بالغاية فلا ينتقض بتعقل المبادي

المرتبة دفعة بالحدس لانه ليس بقصد النفس واختياره بل يسنح له بغير

اختياره اما عقيب شوق او تعب وبدونهما فافهم قوله وقد يقع فيه

الخطاء فاحتيج الى قانون يعصم عنه وهو المنطق اي وقد يقع فيه

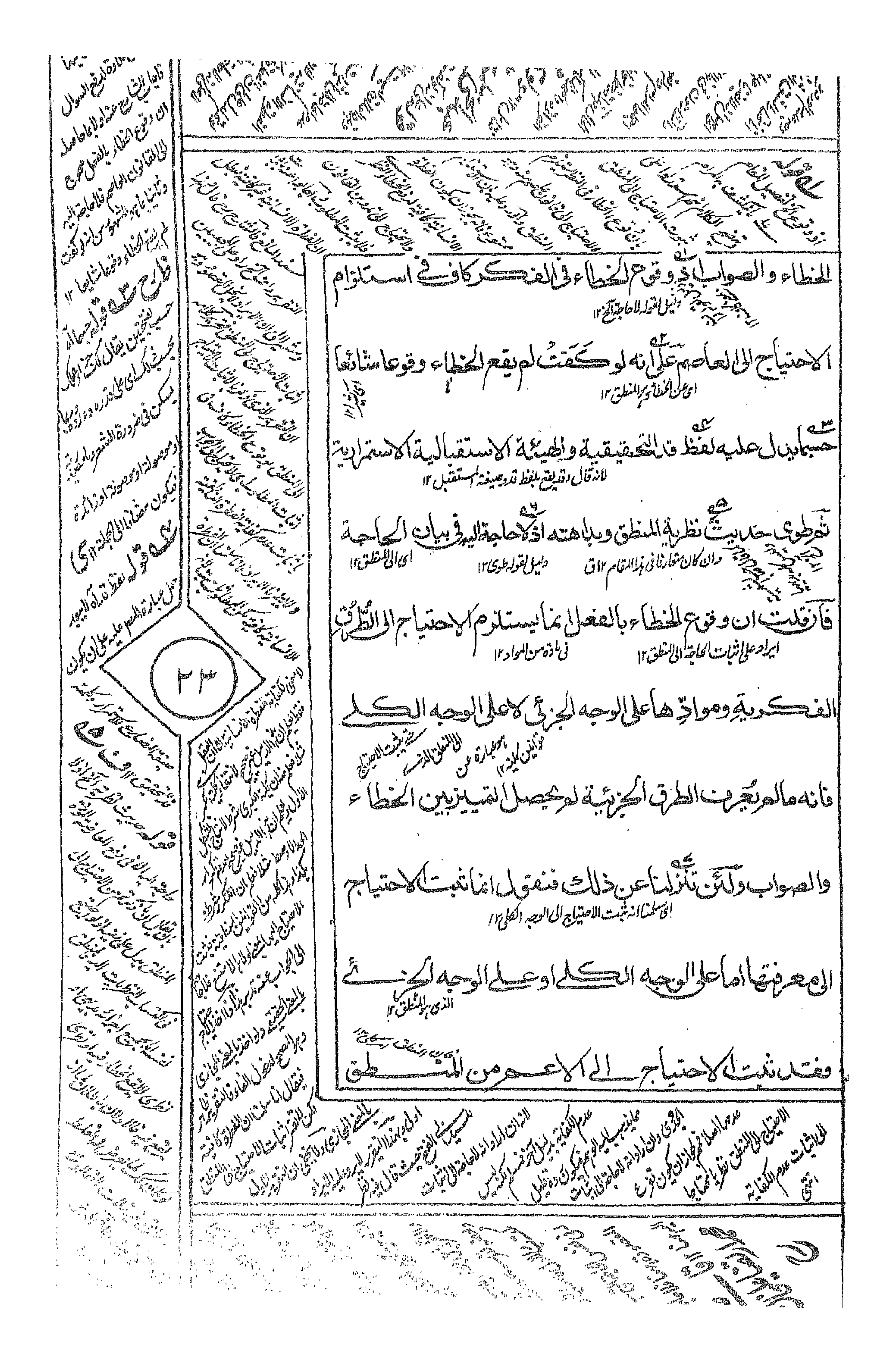
الخطاء كما نشاهده منا ومن غيرنا اذ لولاه لما تناقض النتائج التي

تتادي اليها الافكار فاحتيج الى قانون اي قاعدة كلية

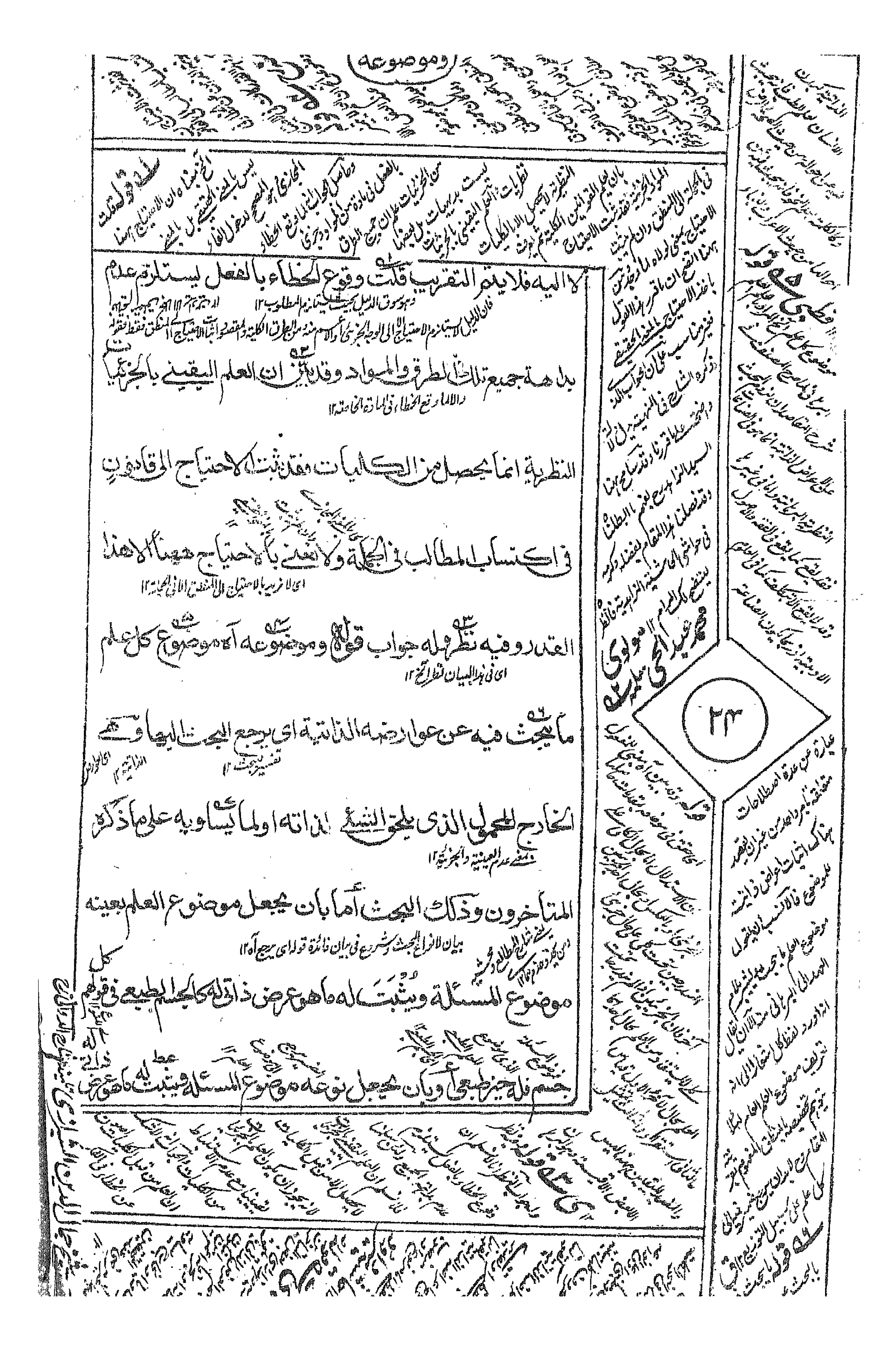
يستنبط منها احكام الجزئيات يعصم ذلك القانون الذهن

عن الخطاء اذا روعي وهذا التقرير وان لا حاجة فيه

الى اثبات عدم كفاية الفطرة الانسانية في التمييز بين



الخطاء والصواب في وقوع الخطاء في الفكر كاف في استلزام
الاحتياج الى العاصم على انه لو كفت لم يقع الخطاء وقوعا شائعا
حسبما يدل عليه لفظ قد التحقيقية والهيئة الاستقبالية الاستمرارية
ثم طوى حديث نظرية المنطق وبداهته اذ لا حاجة اليه في بيان الحاجة
فان قلت ان وقوع الخطاء بالفعل انما يستلزم الاحتياج الى الطرق
الفكرية وموادها على الوجه الجزئي لا على الوجه الكلي
فانه ما لم يعرف الطرق الجزئية لم يحصل التميز بين الخطاء
والصواب ولئن تنزلنا عن ذلك فنقول انما ثبت الاحتياج
الى معرفتها اما على الوجه الكلي او على الوجه الجزئي
فقد ثبت الاحتياج الى الاعم من المنطق



لا اليه فلا يتم التقريب قلت وقوع الخطاء بالفعل يستلزم عدم

بداهة جميع تلك الطرق والمواد وقد تبين ان العلم اليقيني بالجزئيات

النظرية انما يحصل من الكليات فقد ثبت الاحتياج الى قانون

في اكتساب المطالب في الجملة ولا نعني بالاحتياج ههنا الا هذا

القدر وفيه نظر له جواب قوله وموضوعه اه موضوع كل علم

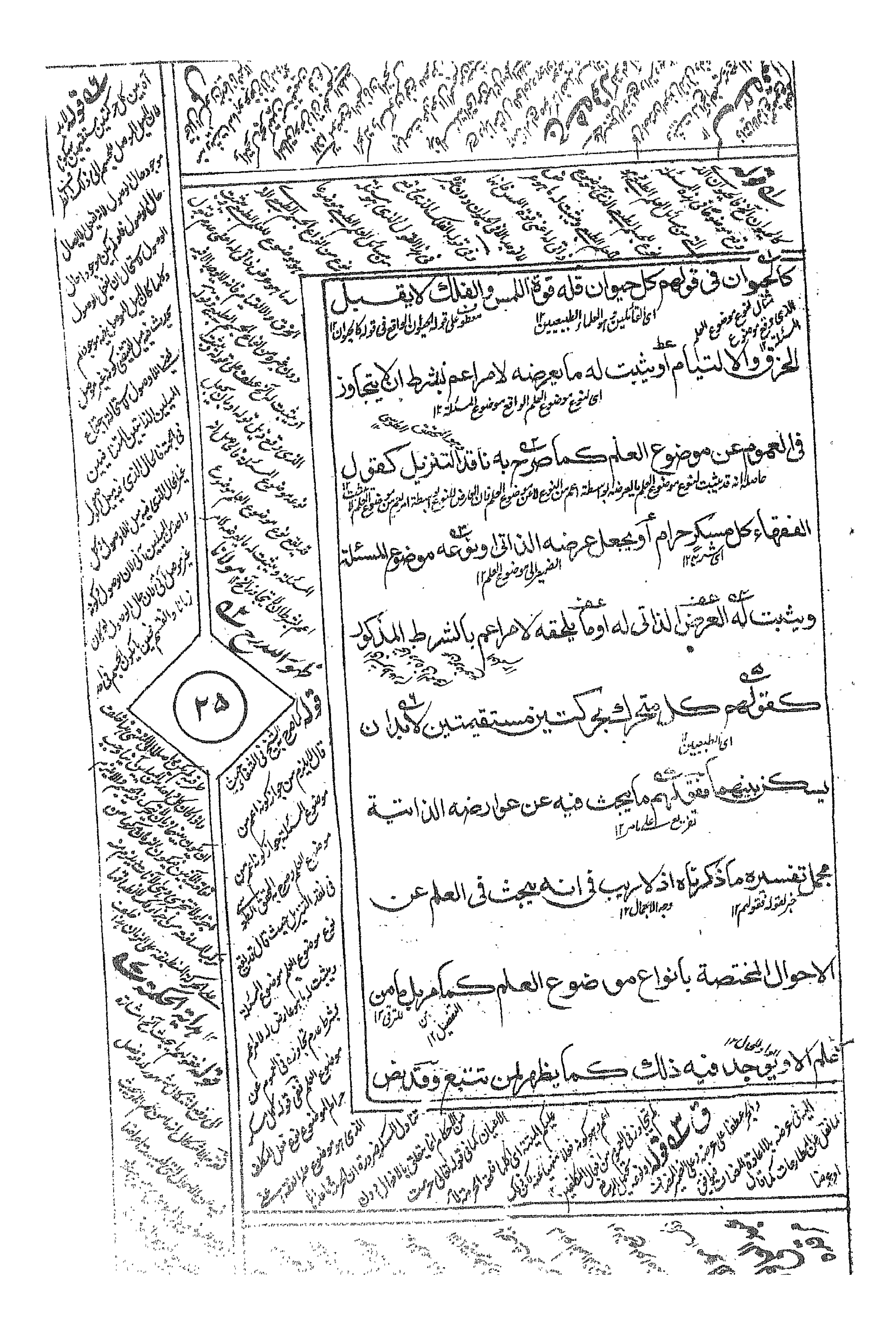
ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اي يرجع البحث اليها وقد

الخارج المحمول الذي يلحق الشيء لذاته او لما يساويه على ما ذكره

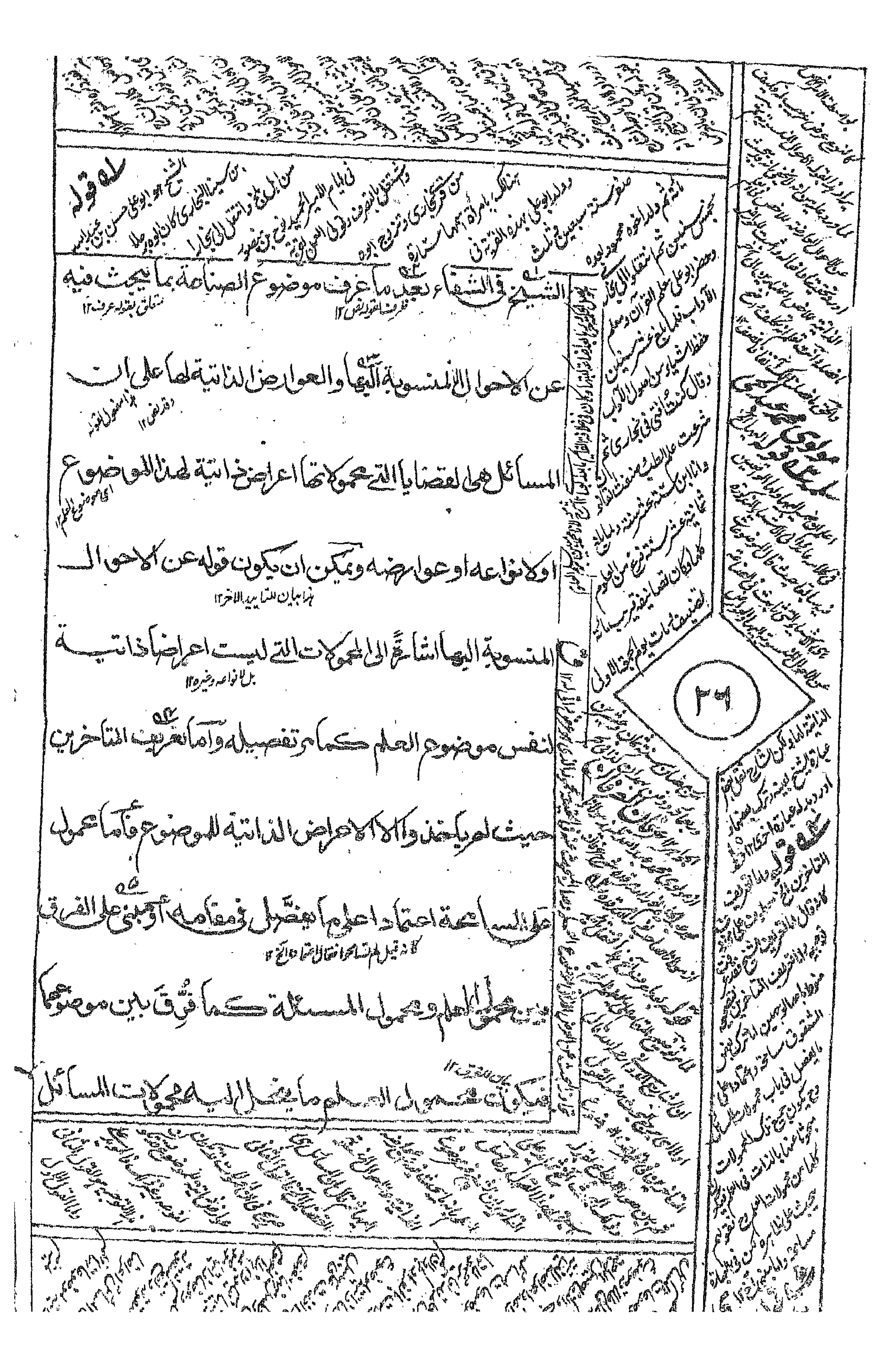
المتاخرون وكذلك البحث اما بان يجعل موضوع العلم بعينه

موضوع المسئلة ويثبت له ما هو عرض ذاتي له كالجسم الطبيعي في قولهم كل

جسم فله حيز طبيعي او بان يجعل نوعه موضوع المسئلة ويثبت له ما هو عرض ذاتي له



كالحيوان في قولهم كل حيوان فله قوة اللمس والفلك لا يقبل
الخرق والالتيام أو يثبت له ما يعرضه لامر اعم بشرط ان لا يتجاوز
في العموم عن موضوع العلم كما صرح به ناقد التنزيل كقول
الفقهاء كل مسكر حرام أو يجعل عرضه الذاتي ونوعه موضوع المسئلة
ويثبت له العرض الذاتي له او ما يلحقه لامر اعم بالشرط المذكور
كقولهم كل متحركين مستقيمين لا بد ان
يكون بينهما سكون فقد اتضح ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية
مجمل تفسيره ما ذكرناه اذ لا ريب في انه يبحث في العلم عن
الاحوال المختصة بانواع موضوع العلم كما مر بيانه من
علم الاول ويوجد فيه ذلك كما يظهر لمن تتبع وقد يض



الشيخ في الشفاء بعد ما عرف موضوع الصناعة بما يبحث فيه
عن الاحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها على ان
المسائل هي القضايا التي محمولاتها اعراض ذاتية لهذا الموضوع
او لانواعه او عوارضه ويمكن ان يكون قوله عن الاحوال
المنسوبة اليها اشارة الى المحمولات التي ليست اعراضا ذاتية
لنفس موضوع العلم كما مر تفصيله واما تعريف المتاخرين
حيث لم يكتفوا الا الاعراض الذاتية للموضوع فاما محمول
على المسامحة اعتمادا على ما فصل في مقامه او مبني على الفرق
بين محمول العلم ومحمول المسئلة كما فرق بين موضوعهما
فيكون محمول العلم ما ينحل اليه محمولات المسائل

٣٦

على طريق الترديد مثلا امتناع الخرق مع المحمولات التي تقابله

اذا اخذ على وجه الترديد كان عرضا ذاتيا للجسم الطبعي فانه

لا يخلو عن احدهما فان قلت لا حاجة الى ذلك اذ المعتبر في

العرض الذاتي شموله لجميع افراد الموضوع اما على الانفراد

او على سبيل التقابل وكل من محمولات المسائل مع مقابلاتها

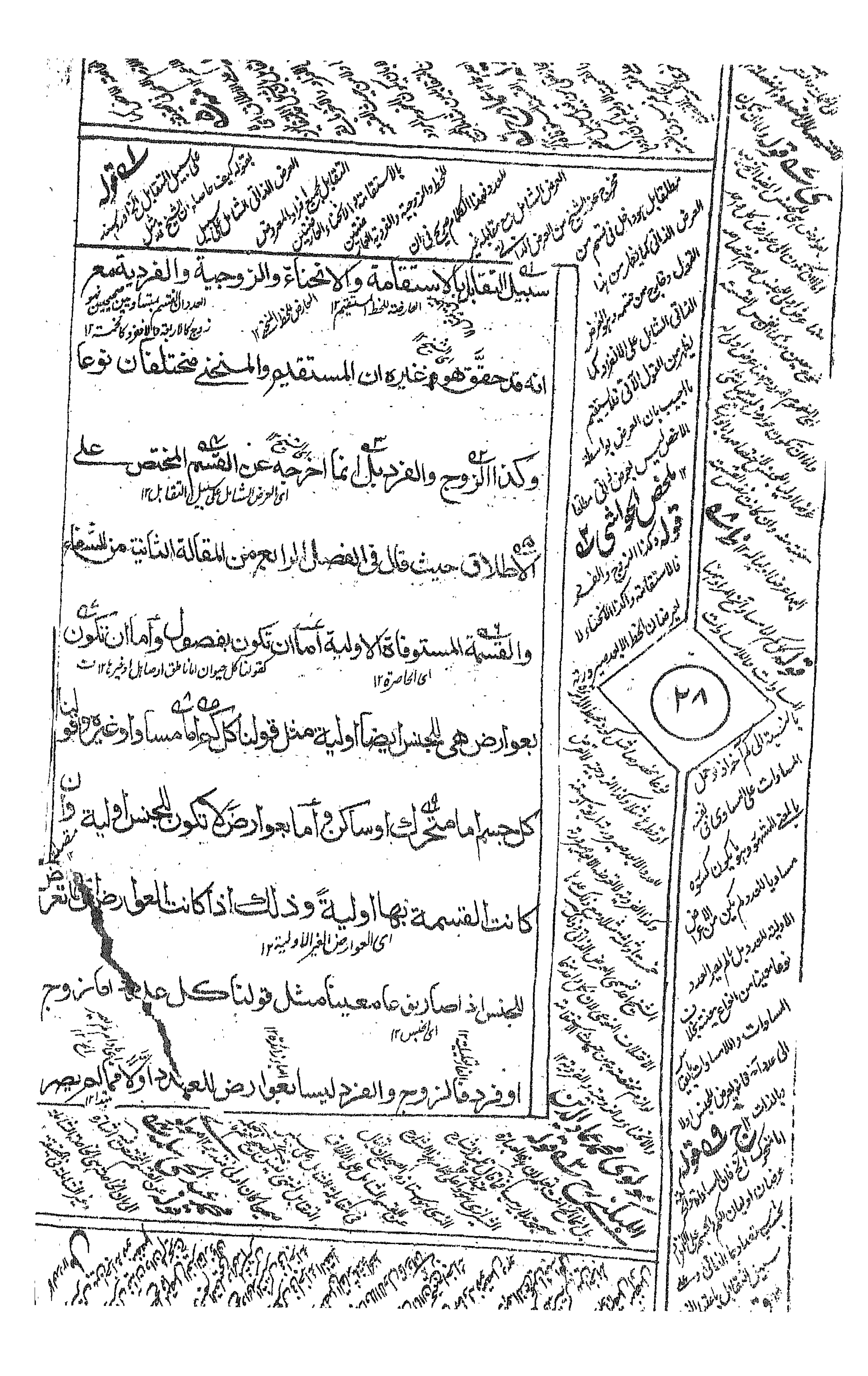
اعني محمولات المسائل الأخر شامل لجميع افراد الموضوع فيكون

عرضا ذاتيا له قلت قد صرح الشيخ وغيره بان ما يلحق الشيء

لامر اخص وكان الشيء محتاجا في لحوقه الى ان يصير نوعا

متهيأ لقبوله ليس عرضا ذاتيا له فان قلت لم يجعل الشيخ

خارجا عن العرض الذاتي مطلقا كيف وقد مثل للعرض الذاتي على



سبيل التقابل بالاستقامة والانحناء والزوجية والفردية مع

انه قد حقق هو وغيره ان المستقيم والمنحنى مختلفان نوعا

وكذا الزوج والفرد بل انما اخرجه عن القسم المختص على

الاطلاق حيث قال في الفصل الرابع من المقالة الثانية من الشفاء

والقسمة المستوفاة الاولية اما ان تكون بفصول واما ان تكون

بعوارض هي للجنس ايضا اولية مثل قولنا كل كم اما مساو واو غير مساو فو

كل جسم اما متحرك او ساكن واما بعوارض لا تكون للجنس اولية فان

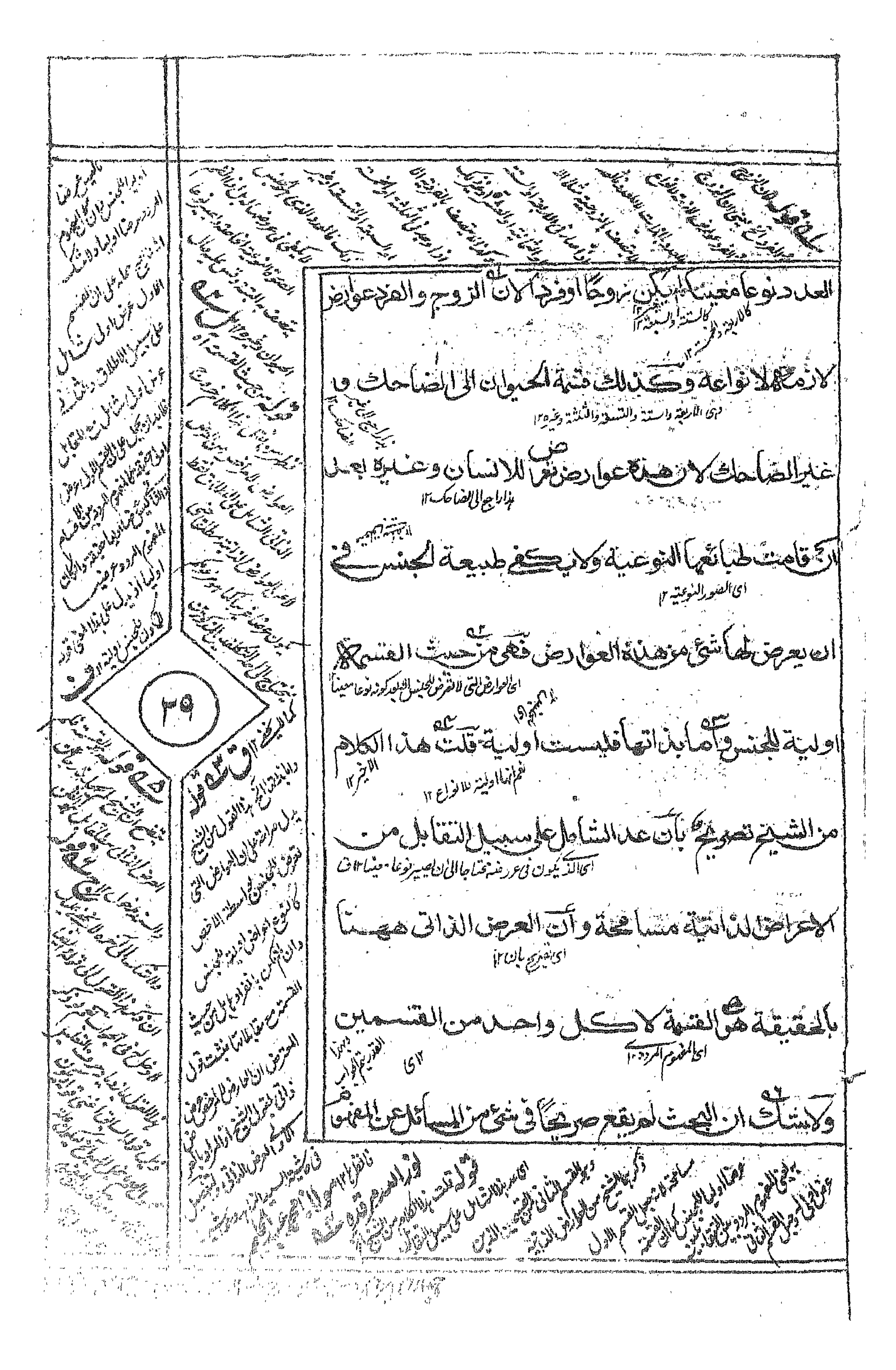
كانت القسمة بها اولية وذلك اذا كانت العوارض [illegible] تعرض

للجنس اذا صار نوعا معينا مثل قولنا كل عدد اما زوج

او فرد فالزوج والفرد ليسا بعوارض للعدد اولا فانهما لم يصيرا

قوله وكذا الزوج والفرد

٢٦



العدد نوعا معينا لم يكن زوجا او فردا لان الزوج والفرد عوارض

لازمة للانواعه وكذلك قسمة الحيوان الى الضاحك و

غير الضاحك لان هذه عوارض تعرض للانسان وغيره بعد

ان قامت طبائعها النوعية ولا يكفي طبيعة الجنس في

ان يعرض لها شيء من هذه العوارض فهي من حيث القسمة

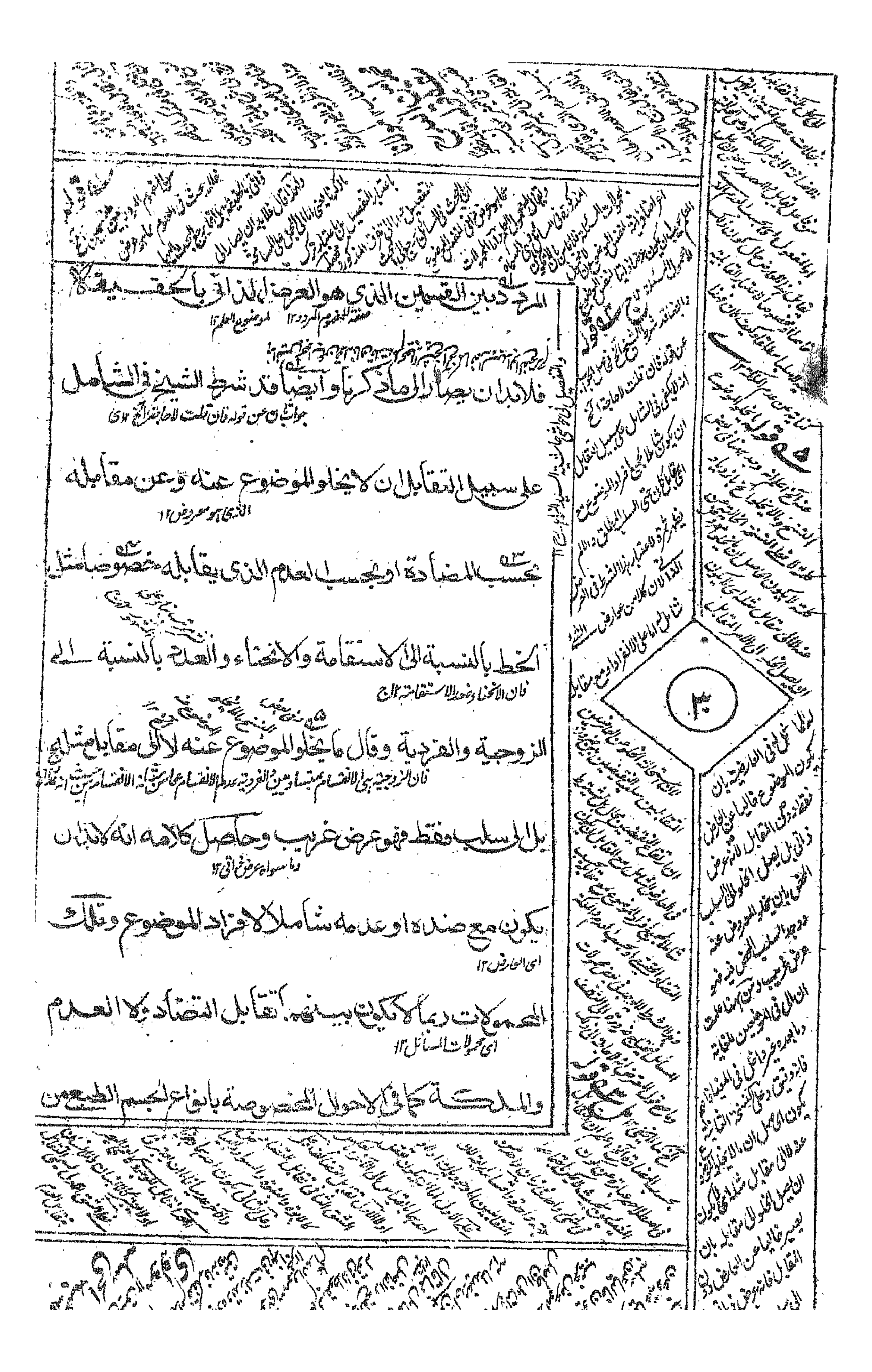
اولية للجنس واما بذاتها فليست اولية قلت هذا الكلام

من الشيخ تصريح بان عد الشامل على سبيل التقابل من

الاعراض الذاتية مسامحة وان العرض الذاتي هاهنا

بالحقيقة هو القسمة لا كل واحد من القسمين

ولا شك ان البحث لم يقع صريحا في شيء من المسائل عن المفهوم



المرجح بين القسمين الذي هو العرض الذاتي بالحقيقة لا

فلا بد ان يصار الى ما ذكرنا وايضا قد شرط الشيخ في الشامل

جواب ثان عن قوله فان قلت الحاجة الخ

على سبيل التقابل ان لا يخلو الموضوع عنه وعن مقابله

الذي هو معروض

بحسب المضادة او بحسب العدم الذي يقابله خصوصا مثل

الخط بالنسبة الى الاستقامة والانحناء والعدد بالنسبة الى

فان الانحناء ضد الاستقامة الخ

الزوجية والفردية وقال ما يخلو الموضوع عنه لا الى مقابل مثل

بل الى سلب فقط فهو عرض غريب وحاصل كلامه انه لا بد ان

يكون مع ضده او عدمه شاملا لافراد الموضوع وتلك

اي العارض

المحمولات ربما لا يكون بينها تقابل التضاد ولا العدم

اي محمولات المسائل

والملكة كما في الاحوال المخصوصة بانواع الجسم الطبيعي

٣٠

الافلاك والمعادن والنباتات والحيوانات اذ المراد بالتضاد

ههنا التضاد الحقيقي والذي يدل عليه انه قال القسمة الاولية

بالاعراض الذاتية قد يكون بتقابل كقولنا كل خط اما مستقيم

او منحن وكل عدد اما زوج او فرد وقد يكون بغير تقابل كقولنا

ان من الحيوانات ما هو سابح وما هو ماش ومنه زاحف

ومنه طائر فقد جعل القسمة الاخيرة لا على سبيل التقابل مع

تحقق التضاد المشهوري فيما بين الاقسام ولقد استغنا

الكلام وقد بقي بعد حقائق في هذا المرام تركناها لضيق المقام

وانما اتبعنا اثر قول الشيخ تنزلا الى مدارك الضعفة

الجهال العارفين للحق بالرجال واما المستغنون عن

المعلوم التصوري والتصديقي من حيث يوصل الى مطلوب تصوري

فيسمى معرفا او تصديقي فيسمى حجة

قوله

احضيض النقص الى ذروة الكمال مستخلصين بنور البصيرة جلية

الحال ولا يلتفتون الى ما قيل ويقال قوله والمعلوم التصوري

الخ اي موضوع المنطق المعلوم التصوري من حيث انه يوصل

الى مطلوب تصوري والمعلوم التصديقي من حيث انه يوصل

الى مطلوب تصديقي وقد خالف الظاهر المشهور في قصر البحث

على الموصل القريب في القسمين حيث قال في الاول فيسمى معرفا و

في الثاني يسمى حجة فان بحث المنطق في التصورات والتصديقات

لا يختص بالموصل القريب الذي هو المعرف والحجة بل يبحث

عن الايصال البعيد فيهما والابعد في التصديقات

ولعل ذلك تصرف منه بضم النشر وارجاع جميع المباحث

الى الموصل القريب حتى يكون قولهم الجنس كذا اى قولنا

اى المنطقيين ١٢

ان الحد مولف من الامر الذى هو كذا او المعرف جزؤه كذا و

وهو الجنس ١٢

قس عليه حال القضايا اذ لا شك انه يحصل بحسب تلك

فيكون قولهم الصغرى كذا معناه الحجة جزؤها كذا ١٢

الاحوال احوال الموصل القريب ونظيره مما يتركبه

من يجعل موضوع الطب بدن الانسان فى قولهم الزنجبيل

حار معناه بدن الانسان يتسخن باكل الزنجبيل

فلا يستبعد كثيرا

خاتمة الطبع

اعلم ان التهذيب كتاب موجز يتعجب منه الناظرون مفيد اكب عليه الماهرون يحتوى على غرر الفوائد ودرر العوائد كيف لا وقد صنفه الحبر القمقام المشتهر بالفضل بين الانام سعد الملة والدين مسعود بن عمر

التفتازانى فى سنة تسع وثمانين وسبع مائة وولد سنة اثنى وعشرين وسبع مائة فى قرية تفتازان من ولاية النسا فى شهر صفر وفرغ من التحصيل فى زمان قليل ثم وصل فى مضمار العلوم الى نهاية لم يبلغ معاصروه اليها وصنف تصانيف منها شرح الزنجانى فى علم الصرف صنفه حين كان عمره ست عشر سنة بتر مذ سنة ثمان وثلثين وسبعمائة ومنها شرحا التلخيص المفتاح فى علم المعانى والبيان والبديع المطول والمختصر الهما مع تشتت الحال وجمود البال ومنها شرح الرسالة الشمسية فى علم المنطق المعروف بالسعدية ومنها شرح العقائد النسفى فى علم الكلام ومنها شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكى ومنها التلويح شرح التوضيح فى اصول الفقه ومنها حاشية شرح مختصر الاصول للعضدى ومنها فتاوى فى الفقه الحنفى ومنها حاشية تفسير الكشاف وغيرها وكان شافعيا لكنه انصف فى التلويح اذ ما كان له تعصب وكان معززا عند الامير تيمور كوركان حتى كان الامير يجالسه على تكرمته ولذا كان مغبوطا بين الاقران ومع هذا كان خير الناس ممن ينفع الناس وجرى بينه وبين السيد الشريف على الجرجانى مباحثات كثيرة فى مقامات عسيرة ومات يوم الاثنين الثانى والعشرين من محرم سنة سبع وتسعين وسبع مائة وقيل اثنين وتسعين وسبع مائة وقيل

سنة احدى وتسعين وسبعمائة بسمرقند ونقل الى سرخس ودفن فيه يوم
الاربعاء التاسع من الجمادى الاولى وقال السيد الجرجاني في تاريخ وفاته
عقل را پرسیدم از تاریخ سال رحلتش گفت تاریخش بگو طیب الله ثراه
وشرح التهذيب جمع كثير من الكملاء وجم غفير من الفضلاء وعمدة
الشروح شرحه لمولانا جلال الملة والدين محمد الاصيل تقي ابن مولانا
سعد الدين التفتازاني قد قيل في مدحه سه سپهر علم را بود آفتاب
فنون فضل را جامع كتاب وقد قرأ اولا على والده ثم على الامام نظام
الملة والدين الكلباري شارح الطوالع وعلى مولانا محيي الملة والدين
الكوشكناري وعلى خواجه حسن شاه بقال الذين هما من تلامذة السيد
الجرجاني ولذا عبر الشارح عن السيد رح السيد بلفظ الاستاذ في حاشية
شرح التجريد وقرأ الحديث على الشيخ صفي الدين الايجي المحدث حتى
صار كاملا في عنفوان الشباب فتلمذ منه اشخاص كثيرة في عهد
يعقوب ميرزا من سكان جرجان وهرموز وكرمان والعراقين وخراسان
وغيرها وولي خدمة الصدارة من امير زاده يوسف بن ميرزا
جهانشاه ثم استعفى عنه فكان يدرس في المدرسة المسماة بدار
الايتام جزاه الله خير الجزاء عن اهل الاسلام من دار السلام وله
تصانيف عديدة منها شرح الهياكل في الحكمة الاشراقية ومنها

حاشية السيد ابو الفتح | حاشية مولانا محمد عبد الحليم | من المحشين | من حواشي الرموز

ف | ي | الرموز | علامة

حاشية مولانا جمال الدين الشيرازي — ح

حاشية مولانا يوسف كوسج القراباغي — ك

حاشية بحر العلوم مولانا محمد عبد العلي اللكهنوي رحمه الله — ع

حاشية مولانا المفتي محمد ظهور الله اللكهنوي رحمه الله — ظ

٣٦

حاشية القاضي ... المدراسي — ق

... الكاتب — ك

حاشية مولانا عماد الدين اللكهنوي — ع

حواشي على شرح التجريد للعلامة القوشجي ومنها رسالة اثبات الواجب تعالى ومنها الاخلاق الجلالي ومنها حاشية على شرح الشمسية للقطب الرازي ومنها حواشي على شرح المطالع ومنها الرسالة المسماة بالزوراء في الحكمة صنفها قياما عند روضة اسد الله الاكبر رضي الله تعالى عنه ومنها شرح الزوراء ومنها هذا الشرح لكن ما اتفق له اكماله فاتمه محشيه السيد ابو الفتح وتوفي الشارح سنة ثمان وقيل سبع وقيل تسع وتسع مائة وهو دواني مدفنا ومولدا وكان والده من ذوي نسب مختار وولي القضاء في دوان من عمال كازرون وهذا ما في حبيب السير وكشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون واعلام الاخيار وغيرها

كتبه الفقير المشتاق الى رحمة الرب القوي **محمد عبد الحي**

ابن بحر الفضل الاعلى مولانا الحاج الحافظ المتوفى **محمد عبد الحليم**

ادخله الله دار النعيم هذا وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين وآله اجمعين

خاتمة | الطبع | الطبع

بعون عنايت قادر ذو الجلال حاشيه ملا جلال مطابق اصل مسوده محشي مرحوم فاضل يلمعي عالم لوذعي مولوي حاجي حافظ محمد عبد الحي صانه الله عن شرور الغي بكمال محنت صحت ومقابله مولوي محمد مشتاق علي حفظه الله عن فتنة الخفي والجلي باجازت محشي ممدوح بتاريخ ٢٥ ماه ذي قعده ١٢٩٨ هجري در مطبع عالي محمد علي بخش خان عفا عنه الرحمن ملقب بشيده مطبع بطبع خاص وعام گرديد فقط

حواشی متعلقہ کتاب ملا جلال صفحہ ۳ سلہ قولہ لانہ صفۃ الفعل اہ ان قلت ہذا القیاس ما انتج کون الجمیل
صفۃ للاختیاری والمدعی کونہ اختیاریا فلم یتم التقریب قلنا انہ قیاس مساواۃ فینتج مع مقدمۃ اجنبیۃ اخری وہی قولنا کل ما ہو صفۃ للاختیاری فہو اختیاری کما
فثبت ان الجمیل اختیاری ۱۲ ملخص الحواشی سلہ قولہ ہو لا یکون الا بالاختیار اہ تحاصل الدلیل ان الجمیل صفۃ للفعل والفعل لا یکون الا بالاختیار
فثبت ان الجمیل صفۃ لما لا یکون الا بالاختیار وکل صفۃ الاختیاری اختیاری فینتج ان الجمیل اختیاری وہو المطلوب واورد علیہ غیاث الحکماء ثلث ایرادات الاول انا
لا نسلم الصغری الاولی فان الجمیل قد یکون صفۃ لغیر الفعل ایضا کما یقال رجل جمیل وکما ورد ان اللہ جمیل یحب الجمال ولو سلمنا فلا نسلم الکبری الاولی فان الفعل فی
اللغۃ یعم الاختیاری وغیرہ الا تری الی حرکۃ المرتعش فانہ اضطراری مع انہ یقال لہ الفعل ولو سلمنا فلا نسلم المقدمۃ الاجنبیۃ فان الصلوۃ اختیاریۃ مع ان صفتہا وہو الحسن
غیر اختیاری والجواب عن الایراد الاول ان الحصر غیر مراد للشارح بل ہو باعتبار غالب الاستعمال او یقال ان ہذا توجیہ ما وقع فی کتبہم فالحاصل ان الجمیل وان کان
صفۃ لغیر الفعل ایضا لکن الجمیل فی تعریفہم للحمد صفۃ للفعل بحذفہ فلا حرج ودفع الثانی ان الفعل وان کان عاما بحسب اللغۃ لکنہ خاص باعتبار العرف فلا
یقال للرشاقۃ والقدانہ فعل والاحتجاج الثالث علی ما قیل ان الجمیل صفۃ مشبہۃ وکل صفۃ للاختیاری محمولۃ علیہ بالمواطاۃ اختیاری والحسن من المحمولات بالاشتقاق کما
لا یخفی والمقام اقناعی فلا باس ۱۲ ملخص الحواشی سلہ قولہ الا بالاختیار فیہ ان قولہ تعالی عسی ان یبعثک ربک مقاما محمودا یقتضی کون
المحمود بالجمیل الغیر الاختیاری للمحمود لان المقام لا شعور لہ ولا ارادۃ حتی یصدر عنہ الافعال الاختیاریۃ علی انہ یلزم ان لا یصح اطلاق الحمد علی ثنائہ تعالی لنفسہ لانہ لا اختیار
لہ فی اصدار الصفات عنہ الا ان یقال ان المراد بالمحمود فی الآیۃ الکریمۃ ممدوح مجازا واطلاق الحمد علی ثنائہ تعالی لنفسہ ایضا مجاز وقیل فی الجواب عن العلامۃ
المراد بالاختیاری ما وقع من المختار فی افعالہ وان لم یکن الصفات الماخوذۃ فی الحمد بخصوصہا صادرۃ عنہ بالاختیار ۱۲ مولانا محمد ظہور اللہ مد سلہ
قولہ کذا ذکرہ المصرح آہ قد یقال ما اوردہ المص فی حاشیۃ الکشاف من التخصیص بالاختیاری انما ہو فی الجمیل الذی ہو مدخول علی فی قول العلامۃ الحمد ہو الثناء
والنداء علی الجمیل فہذا التخصیص فی المحمود علیہ وانما قدس سرہ ہہنا تخصیص فی مدخول الباء اعنی المحمود بہ فالنقل لیس علی ما ینبغی لا یقال الباء ہہنا محمولۃ
علی السببیۃ فیکون مدخولہا محمودا علیہ لانا نقول فح لا یبقی الفرق بین ہذا وبین ما یجئ آخرا قیل الحمد یعم الاختیاری وغیرہ لانہ یجب ان یکون المحمود علیہ اختیاریا بخلاف
الممدوح علیہ وغایۃ التوجیہ ان یقال مقصود المص وکذا شمل ہذا التوجیہ الذی ارتکبناہ فی المحمود بہ فی حاشیۃ الکشاف وان کان فی المحمود علیہ فتامل ۱۲ بردی
سلہ قولہ کذا ذکرہ اہ اعلم ان کذا ہہنا علی معناہ الاصلی وہو تشبیہ شیء بشیء مشار الیہ ولیس من الکنایات اولا یعقل ہہنا الکنایۃ ۱۲ قر سلہ قولہ
یقال مدحت اللؤلؤ آہ وجہ الاستشہاد ان تعلق المدح باللؤلؤ فی محاوراتہم مع عدم اتصافہ بالجمیل الاختیاری لکونہ جمادا یدل دلالۃ ظاہرۃ علی عدم اشتراط
الممدوح بہ بالاختیاری بخلاف الحمد فانہ مما یجب ان یتعلق بشیء یکون لہ جمیل اختیاری یقع محمودا بہ فلذلک لم یتعلق باللؤلؤ فی استعمالہم فعلم من ہذین الاستعمالین
ان اختیاریۃ المحمود بہ شرط فی الحمد دون اختیاریۃ الممدوح بہ فی المدح واما لفظ علی صفائہا علی ما وقع فی بعض النسخ فلیس لہ دخل فی الاستشہاد وذکرہ ہہنا
انما ہو من تتمۃ المثال الدائر علی السنۃ القوم نعم لو استشہد علی القول الاخیر فلہ وجہ فلا یرد ح ان الظاہر من التمسک ان التمسک بالصفا وہو لیس محمودا بہ
بل ممدوح علیہ والمقصود اثبات عدم اختیاریۃ الممدوح بہ لا علیہ ۱۲ قاضی ارتضا علیخان سلہ قولہ وقیل المدح الخ آہ قائلہ صاحب
الکشاف والفائق حیث وقع فی الکشاف ان الحمد والمدح اخوان وفی الفائق ان الحمد ہو المدح والوصف بالجمیل ویمکن ان یوجہ کلامہما بان قائلیہ بخصوص
الحمد من المدح بان یحمل الاخوۃ الواقعۃ فی الکشاف علی التناسب فی الاشتقاق الکبیر وہو التناسب فی الحروف دون الترتیب وظاہر ان بین الحمد والمدح
تناسب بین الحروف البتۃ لان حروفہما واحدۃ وہی الحاء والدال المہملتان والمیم وانما الفرق بینہما فی الترتیب وبان تفسیر
الحمد بالمدح الذی وقع من صاحب الفائق تفسیر الخاص بالعام ۱۲ ظ

حواشی متعلقہ صفحہ ۴ سلہ قولہ علی ہذا المعنی مجال آہ بان یقال ان الارادۃ وان صدرت عنک بحسب الظاہر

لکنہا غیر صادرۃ منک حقیقۃ لخروج اثر ہذا الفعل عن طوق البشر علی طبق قولہ تعالی وما رمیت اذ رمیت ولکن اللہ رمی اذ الرمی الی الکفار
وان صدر عنہ صلی اللہ علیہ وسلم حسا لکنہ سبحانہ نفی عنہ باعتبار عدم اقتدارہ علی ترتیب اثرہ فالمنفی ہو الارادۃ المقدورۃ لا الارادۃ الظاہرۃ التی ہی
شان الرسول علیہ الصلوۃ والسلام فلا نقض للمعنی الاول بالآیۃ الثانیۃ وہذا التفسیر ما قال فی الحاشیۃ ویمکن ان یقال ان الہدایۃ فی قولہ تعالی الآیۃ [illegible]
الدلالۃ علی الوصول الی المطلوب بمعنی انک لا تتمکن من اراءۃ الطریق لکل من احببت بل انما یکون الاراءۃ لمن اردناہ انتہی ۱۲ ق سلہ قولہ وقال [illegible]
الکشاف الخ ہذہ محاکمۃ بین الفریقین بان تعریف الفریق الاول مبنی علی ان الہدایۃ متعدیۃ الی [illegible]
سواء تتعدی بنفسہا الیہ او بواسطۃ حرف الجر فلا یکون کون الایصال [illegible]
المتعدی من احببت الا ان الہدایۃ [illegible]

هي متعدية الى المفعول الثاني المقدر اي الحق بواسطة اللام والى فاذن يكون توصيف كل واحد من الفريقين للهداية صحيحا ١٢ مولانا محمد ظهور الله

ح ١١ قوله اي الطريق المستوي آه اشارة الى ان سواء مصدر بمعنى الاستواء على ما صرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم واضافته الى الطريق اضافة الصفة الى الموصوف كما في قولهم حصول صورة الشيء في العقل وربما يفسر سواء في مثل هذا المقام بالوسط تبادر على ما في الصحاح من ان سواء الشيء وسطه ووسط الطريق اقرب الى الايصال الى المقصد من اطرافه ولا يخفى على من له طبع مستقيم ان ذكر الصراط المستقيم ابلغ في المدح من ذكر وسط الطريق مطلقا والنسب لما اشتهر في القرآن من وصف الصراط بالمستقيم كما يشير به قوله هذا الصراط المستقيم فالتفسير الاول اولى كما لا يخفى من حيث المعنى ١٢ سيد ابو الفتح ح ١٢ قوله والصراط المستقيم في التفسير الثاني فائدتان الاولى ان التفسير على ان المراد بالاستواء ههنا الاستقامة والثاني التلميح الى ان في العبارة تلميحا الى ما في التنزيل من قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم وان المراد بالطريق المستوي ههنا ما اريد بالصراط المستقيم ثمه ١٢ يزدي ١٣ قوله والمراد به نفس الامر عموما آه اي العقائد الحقة الحاصلة من الانظار الصحيحة وبداهة العقل السالمة عن شوائب الاوهام عموما مع عزل النظر عن خصوصية العقائد الكلامية نظرا الى عموم اللفظ ١٢ ق

حواشي متعلقه صفحه ٦ ١٤ قوله اذ لا حضور آه اعلم ان المراد بالحضور الحضور عند المشير فالمعنى انه لا حضور للالفاظ ومعانيها في الخارج عند المشير في آن الاشارة وهذا صحيح وان اريد بالحضور الوجود في الخارج ويكون المعنى نفي وجودهما في الخارج فيرد عليه ان الالفاظ والمعاني ان لم تكن موجودة مجتمعة الا انها موجودة في ازمنتها فان الاعدام الزمانية ليست اعداما حقيقية بل هو غيبوبة زمانية فكل شيء موجود في زمانه كطوفان نوح فانه موجود في زمانه معدوم في زماننا بل غائب فكذا الالفاظ والمعاني موجودة في زمان التلفظ بها غائبة في زمان آخر فنفي وجودهما مطلقا غير صحيح يجاب عنه ان المراد نفي وجودهما مجتمعة عند المشير ولا شك في صحته فتأمل ١٢ مولوي محمد عبد الحي سلمه

حواشي متعلقه صفحه ٨ ١٥ قوله فتعين فيه اشارة الى اعتراض اورده في حاشية الحاشية بقوله هو انهم لا يجوزون ان يكون اسماء الكتب من قبيل اسماء الاجناس الموضوعة للفرد المنتشر مثل رجل وعلم فكما ان رجلا وعلما مع التنوين لا يطلقان على المتعدد فكذلك المفتاح والايضاح مع التنوين لا يطلقان عليه وكذا المفتاح والايضاح بلا تنوين يطلقان على المتعدد فكذا رجل وعلم بدونه يطلقان انتهى هذا اذا كان علم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي واسم الجنس للفرد المنتشر كما نقله المحشي المحقق في حواشي التجريد عن ابن الحاجب وزعم انه مذهب جمهور النحاة واما اذا كان علم الجنس عبارة عن الماهية من حيث الوحدة الذهنية والتعين العقلي كما يقتضيه اطلاق لفظ العلم واسم الجنس عن الطبيعة من حيث هي والفردية مستفادة من التنوين فالحق ان اسماء الكتب ليست من قبيل اعلام الاجناس بل من قبيل اسماء اذ ليست فيها وحدة زائدة على معانيها ١٢ ق ١٦ قوله غاية التهذيب فيكون فيه حذف الموصوف والصفة ثم اقامة معمولها المطلق مقامها وهذا ان جوزنا كون المفعول المطلق من غير لفظ العامل في غير المصدر وان لم نجوز قلنا بحذف المصدر ايضا ثم اقام اليه مقامه ١٢ ى ١٧ قوله غاية التهذيب ليس المفعول المطلق ههنا من غير لفظ العامل كما وهم لان غاية التهذيب بمعنى اقصى مراتبه ومن الظاهر ان اقصى مراتب الشيء ليس خارجا عنه بل فرد كامل منه ١٢ ق ١٨ قوله او تصنيف آه فالمتبادر هو التصنيف ثم حذف المبتدأ واقيم المضاف اليه مقامه فلا يلزم حمل المعنى المصدري على الذات ١٢ ع ١٩ قوله والثاني اي اذا كان المقصود توصيف تصنيفه فهو باطل وليس المراد بالثاني ما ذكره الشارح المثال مخصوصه كما هو المتبادر كما لا يخفى توجيه البطلان ان المقصود توصيف المدون لا التدوين الذي هو فعله على ان فيه حذف المبتدأ من ضرورة وهما مستقبحان وفي بعض نسخ الشرح والثاني انسب كما ترى ولا يظهر وجه الانسبية الا قلة الحذف فتأمل ١٢ مل ٢٠ قوله وتوجيه الاول آه والتوجيه صرف الكلام عن مدلوله الظاهر الى محمل صحيح والمراد بالاول اذا كان المقصود توصيف الكتاب بالمدون فحاصله ان صرف كلام المص عن ظاهر مدلوله اي حمل المصدر على الذات على ما اذا كان المقصود توصيف المدون لا يخفى فانه يمكن ان يحذف الصفة والموصوف وهو كلام مهذب ويجعل غاية التهذيب مفعولا مطلقا له فكان تقدير العبارة هكذا هذا الكتاب كلام مهذب غاية التهذيب كما ذكره الش ويمكن ان يحذف لفظ ذو مضافا الى غاية تهذيب الكلام هكذا هذا الكتاب ذو غاية التهذيب والابلغ ان يكون حمل المصدر على الكتاب مبالغة وايضا يمكن ان يكون مجازا في الظرف فيكون التهذيب بمعنى اسم المفعول والتقدير هكذا هذا الكتاب غاية الكلام المهذب وغير ذلك بخلاف الثاني فانه لا بد فيه من المجاز بالحذف ولا يمكن ان يراد بالاول ما ذكره الشارح توجيها خاصة كما لا يخفى ١٢ مولوي محمد عبد الحي سلمه ٢١ قوله في تنقيحها آه انما فسر بقوله اي تهذيبها قوله في تحرير المنطق والكلام اشارة الى ان المص انما اختار لفظ تحرير على لفظ البيان لان معنى التحرير هو البيان الخالص عن الحشو فاطلق البيان ففي اختيار لفظ التحرير ايماء الى ... فقال البحث والفائدة ١٢ مولانا محمد عبد الحليم ح ٢٢ قوله والظرفية مجازية آه حاصل كلام الشارح ان قول المص في تحرير المنطق والكلام الذي هو مدلول كلمة في

تشبيه بالظرف بجامع الشمول ... [illegible] ... اذا الظرفية حقيقية خبر متعلق بكاين فالظرف ... [illegible] ... الى الكتاب الذي اشار اليه بلفظ هذا ... [illegible]
عن الالفاظ المتعلق التدوين بها لذات دون المعاني وتحرير المنطق والكلام بمعنى تبيان المسائل المنطقية والكلامية فلهذه المسائل عموم ... [illegible]
الى هذا الكتاب بحسب التحقق اذ كلما تحقق هذا الكتاب تحقق بيان تلك المسائل والعكس كليا لتحققها في ضمن الكتب المنطقية والكلامية الاخر فصح ان يقال هذا الالفاظ
في بيان تلك المعاني ۱۲ ق ... قوله استعارة آه جواب سوال هو ان في موضوعه شمول الظرف ... [illegible] ... فاجاب بانه استعارة ۱۲
ل ... قوله اي هذا سفر آه لما يرد على قول المصنف وتقريب المرام انه باعتبار عطفه على التهذيب يكون مضافا اليه للغاية التي هو محمول على الكتاب
المشار اليه بلفظ هذا ويلزم منه ان يحمل غاية تقريب المرام على هذا مع ان هذا الحمل بظاهره فاسد بالبيان الذي في غاية تهذيب الكلام فوجه الشارح بوجهين ۱۲ ظ ...
قوله على صيغة اسم الفاعل آه بحذف الجزء واقامة المفعول المطلق مقامه على طريقة المجاز بالحذف او هذا ذو غاية لتقريب المرام بان يكون المجاز في الاعراب ق

حواشي متعلقه صفحه ۹

... قوله على طريق المجاز المرسل يجيء ان اللفظ المستعمل فيما وضع له من حيث هو كذلك يسمى حقيقة ... [illegible]
في غير ما وضع له لعلاقة مصححة لذلك يسمى مجازا وقد يقيد باللغوي للاحتراز عن المجاز العقلي والمجاز ... [illegible] ... يسمى استعارة كاستعمال
الاسد في الرجل الشجاع وان كانت غير المشابهة يسمى مجازا مرسلا كتسمية الصفة باسم الموصوف ... [illegible] ... قوله مجاز بالحذف ...
ينبغي ان يعلم ان هذا القول اما معطوف على قوله ان يراد فالمعنى ويمكن المجاز بالحذف او على هذا الاسلام والمعنى يمكن ان يراد مجاز بالحذف او معطوف على
اهله والمعنى ويمكن ان يراد بالاسلام المجاز بالحذف لكن العطف الثاني عجيب لان المعطوف يجب ان يكون في حكم المعطوف عليه ... [illegible] ... فان
المعطوف عليه وقع ظرفا بخلاف المعطوف تامل ولا يتوهم ان العطف الثالث ايضا لا يجوز ... [illegible] ... المعطوف عليه ... [illegible] ... الاسلام ... [illegible]
لانه ممنوع ولا يمكن ان يعطف على المجاز المرسل والا لكان المعنى يمكن ان يراد من الاسلام اهله على طريق المجاز بالحذف ... [illegible] ... الاسلام
باق على حاله الايراد منه شيء بل يحذف المضاف ويمكن ان يعطف على الاسلام والمعنى يمكن ... [illegible] ... الاسلام ... [illegible] ... بالحذف ... [illegible] ۱۲
ل ... قوله يعني اسم الفاعل آه لما يرد على المصنف ... [illegible] ... تبصرة ... [illegible] ... المفعول الاول الذي هو الكتاب
لان المفعول الثاني في المتعدي الى المفعولين يكون كذلك مع انه لا يصح ان يقال الكتاب تبصرة ... [illegible] ... الشارح ... [illegible] ... ان ... [illegible] كما
يتوجه لو ابقيت تبصرة على معناها المصدري ويمكن ان يقال ... [illegible] ... المسمى على صيغة اسم الفاعل مجازا ... [illegible] ... في حمله على الكتاب ۱۲ ظ ...
قوله اي مبصرا آه ولا يمكن ههنا مجاز في الاسناد كما وهم مع انه ابلغ منهما لان الادعاء ... [illegible] ... لفظ يدل عليه شرط في المبالغة ليكون مقربا الى الصحة ههنا
لفظ جعلته دال عليه ۱۲ ق ... قوله اي تفهيم الغير من اضافة المصدر الى الفاعل او الى المفعول ... [illegible] ... على الاول تبصرة للمتعلم
المبتدي وعلى الثاني للمعلم المنتهي وكذا قول المصنف تذكرة لمن اراد ويمكن اعتباره بالنسبة الى كليهما فان اريد من اراد ان يتذكر ... [illegible] ... من ذوي
الافهام كان تذكرة للمبتدي وان اريد من اراد ان يتذكر حال كونه من تذكر من ذوي الافهام كان ظاهر الانطباق على المنتهي وقوله من ذوي الافهام على الاول
ظرف لغو متعلق بيتذكر بتضمين معنى الاخذ وعلى الثاني مستقر في موضع النصب على انه حال من اراد ... [illegible] ... لكن لا يخفى ان التبصرة انسب بالمبتدي
والتذكرة بالمنتهي ۱۲ ي ... قوله يعني المثل ... [illegible] ... بكسر السين وسكون الواو والياء فقلبت الواو ياء ... [illegible] ... الياء ۱۲ ق ...
قوله يعني لا سيما آه اي معناه المثل ... [illegible] ... كانت ما زائدة ... [illegible] ... كانت ما ... [illegible] ... بعيد ... [illegible] ... يكون قوله
وما زائدة ... [illegible] ... بيان المعنى ۱۲ ي ... قوله قد يحذف لا آه تخفيفا اذ يتصرف فيه بتصرفات كثيرة لكثرة استعماله فيقال لا سيما وسيما
بتشديد الياء وتخفيفها ... [illegible] ... من حيث المعنى سواء استعمل في معناه الاصلي الذي هو نفي المثل كما هو الظاهر او في المعنى
المنقول لان المنقول عنه ليس الا المجموع لا المنفي فقط والا لا يكون بمعنى الخصوص ۱۲ ق ... قوله تحقيقه آه ... [illegible] ... التلويح الخلل
ان في الاستثناء اختلفت المذاهب فقال بعضهم ان المستثنى مسكوت عنه لا يخرج الحكم ... [illegible] ... الاستثناء ... [illegible] ... المذكور ... [illegible]
المستثنى فمعنى جاءني القوم الا زيدا ان القوم سواه جاؤا وزيد مسكوت عنه الحكم فيه اصلا وقال بعضهم انه من الاثبات نفي ... [illegible] ... القول المذكور جاء القوم ...
زيد هو ما جاء ومن النفي ليس باثبات فمعنى ما جاءني القوم الا زيدا ان القوم سوى زيد ما جاؤا وزيد مسكوت عنه ... [illegible] ... الى انه من الاثبات نفي
ومن النفي اثبات واذا عرفت هذا فاعلم انه كيف يكون لا سيما استثناء لانه يكون الحكم فيما ... [illegible]
منه ... [illegible] ... ان لا سيما من كلمات الاستثناء لا حقيقة ... [illegible]
فليراجع ... [illegible] ... مولوي محمد عبد الحي ... [illegible]

... متعلقه صفحه ٩ ... بجفيظه امر ...
الزلل كذا قال الفاضل اليزدي ١٢

حواشي متعلقه صفحه ١٠ **سله قوله** وعلى التقادير الى آخره دفع لما يرد على قول المصنف القسم الاول في المنطق ان هذا القول دال
على ان المنطق ظرف للقسم الاول لان لفظ في موضوع للظرفية مع انه من البين ان المنطق ليس ظرفا له لان الظرف نوعان زماني ومكاني والمنطق ليس منهما
فكيف يصح الظرفية بان هذه الظرفية ليست حقيقية حتى يتوجه عليه الايراد بل مجازية اقامه الشمول الخ ١٢ ط **سله قوله** للشمول العمومي الخ ذكر في حاشية
منقولة منه ههنا ان المراد من العموم ههنا هو العموم باعتبار التحقق العلمي بمعنى انه كلما يعلم القسم الاول يعلم غير المعنى الثالث وهو المعاني المخصوصة بعلم المنطق
الذي هو مجموع المسائل المخصوصة بنا على انه على تقدير المعنى الثالث يكون ظرفية المنطق للقسم الاول من قبيل كون الجزء في الكل كما صرح به ١٢ **سيد ابو الفتح** رح

حواشي متعلقه صفحه ١١ **سله قوله** بالادراكات الخ في الحاشية المنهية هذا بالنظر الى ظاهر قولهم مقدمة العلم هي التصور بوجه ما والتصديق
بفائدة ما وقولهم في التعريف المقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم حيث لم يقولوا يتوقف الشروع في العلم على ادراكه لان ذكر الشيخ ... مقدمة العلم هي الادراكات ان احتمل ان يكون ... المعاني
المعاني ويكون معنى قولهم ما يتوقف عليه الشروع ما يتوقف على العلم به ويكون في قوله هو التصور بوجه ما والتصديق بفائدة مسامحة لكنه خلاف الظاهر انتهى
والمسامحة اطلاق التصور والتصديق على المتصور والمصدق او حذف المضاف اي متعلق التصور والتصديق ١٢ **مولانا محمد ظهور الله** رح
سله قوله فالمبين الخ هذا على تقدير كونها عبارة عن الالفاظ وحدها او مع المعاني فظاهر واما اذا كانت عبارة عن المعاني فقط فلان لها اعتبارين
الاول اعتبارها من حيث التعبير عنها بالالفاظ والثاني اعتبار نفسها مع عزل النظر عن تلك الحيثية من حيث التعبير يكون مبينة لنفسها الا من هذه الحيثية ولا يلزم
كون الشيء مبينا لنفسه للتغاير بينهما بالاعتبار ١٢ ق **سله قوله** فلا يرد آه كانه اراد دفع اعتراض المحقق الشريف في حواشي المطول بانه جعل في المطول
معرفة الحد والغاية والموضوع مقدمة العلم وجعل تلك الامور في شرح الرسالة مقدمة الكتاب حيث قال ان مقدمة الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع في
المقاصد لارتباطها به وهي ههنا امور ثلثة الاول بيان الحاجة الى الميزان الخ ١٢ ف **سله قوله** انجيل آه وعبارته هكذا ان اجعل في هذا الكتاب مقدمة العلم
من الحد والموضوع والغاية جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب بالتفسير الذي ذكره ههنا انتهى عبارته ١٢ **عبد الله**

حواشي متعلقه صفحه ١٢ **سله قوله** فلا يشتمل الجهليات المركبة التي هي عبارة عن ان يحدث في النفس كيفية جزمية غير مطابقة
للواقع مع ان الكلام في العلم مطلقا تصورا كان او تصديقا مطابقا للواقع او غير مطابق بخلاف الصورة الحاصلة من الشيء فان معناها الصورة الماخوذة من
الشيء بحذف المشخصات مطابقة كانت اولا وانما قيد الجهليات بالمركبة لان الجهليات البسيطة ليست من اقسام العلم وليس الكلام الا في اقسامه ١٢ ق **سله**
قوله ولانه يخرج الخ فان قلت تفسير العلم بالصورة الحاصلة من الشيء عند العقل لا يكون شاملا للعلم بالكليات فلا يكون الضا مانعا لان صور الكليات ترتسم
في العقل ولفظ عند ينبئ عن القرب قلت مبني لفظ عند خصوصا القرب بل هو اعم من ان يكون الارتسام في العقل بنفسه او في قواه ١٢ **تحقيقات مرضيه**
سله قوله بالجزئيات المادية آه انما قيد الجزئيات بالمادية لان الجزئيات الغير المادية يحصل صورها في النفس البتة فلا يخرج عن تعريف العلم قيل ان التعريف ههنا للعلم
الكاسب والمكتسب وهو لا يكون الا كليا فخروج العلم بالجزئيات المادية عنه ما اشتهر فيما يلي الخروج عنه واجب ١٢ ط **سله قوله** عند من يقول الخ قال بعض الحكماء
ان المدرك للكليات والجزئيات المجردة هو النفس الناطقة وللجزئيات المادية هو القوى الجسمانية وقال المحققون المدرك للكليات والجزئيات مطلقا هو النفس لكنه
الا ان الالة اكثر في الجزئيات الى السكين لكن اختلفوا في ان صورة الكل ترتسم في النفس او صور الكليات والجزئيات المجردة ترتسم في النفس وصور الجزئيات
الجسمانية في الالات فذهب جماعة الى الاول وآخرون الى الثاني وقيل الحق هو الاول وتحقيق المقام مقام آخر ١٢ ف **سله قوله** او يطلق الصورة الحاضرة
ولذا الضمير الراجع الى العلم فيكون تعريفا له بوجه آخر شاملا لجميع افراده من علم الواجب والممكن والحضوري والحصولي اذ الصورة كما تطلق على الموجود الذهني من حيث
القيام كذلك تطلق على الشيء باعتبار الحضور العلمي والحاضرة بمعنى الموجودة التي تعم الحضور والحصول بخلاف التعريف الاول فانه مختص بعلم الممكن و
الحصولي اذ الحصول عند العقل يابى عن شموله للواجب الحضوري او راجع الى الصورة الحاصلة وتذكيره باعتبار الخبر او بتاويلها بالامر الحاصل فيكون بيانا
للتعريف الاول بان يراد بالحصول الحضور وبالعقل المدرك ليعم علم الواجب لان التعريف تعريف للفلاسفة وهم لا يبالون باطلاقه عليه ويقولون هو عقل وعاقل
ومعقول كما في شرح القسطاس ١٢ ق **سله قوله** سواء كانت عين ماهيته الخ الضمير المجرور في ماهيته يرجع الى المدرك بالفتح وهو ان لم يكن مذكورا
صريحا لكنه مذكور ضمنا باعتبار ان المدرك بالكسر مذكور في التعريف الثاني للعلم ومن المعلوم ان المدرك لا يقال له المدرك ما لم يكن مدرك بالفتح فذكره

تتمہ حواشی صفحہ ۱۲ قولہ ... الذاتیات ... العرضیات ... الاول ... والاول
... الثانی ... الاول هو التصور ... الثانی ... علی الثانی ایضا ... الذی الوجه ... الاول
هو العلم بوجه الثانی ... الشارح ... بالکلیة ... الذاتیات تحدث ... العلم ... المراد بالغیر الباقیان فان
العرضیات متغایرة ... المدرک ... هو ... ولا حاجة الی ان یراد ... حتی ... علیها او ... الی ... التکلفات ... کما فعله السید الزاهد ... ۱۲

مولوی محمد عبد الحی سلمہ

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۳ ۱ قولہ انما یجری فیما ... التقابل المصطلح بین البداهة والنظریة لا شک فی تحققه انها لا یجتمعان فی محل واحد
من جهة واحدة فی آن واحد والاقسام اربعة الایجاب والسلب والتضایف والعدم والملکة والتضاد الاول مفقود بینهما لان الایجاب والسلب فی قوة
النقیضین فاذا کان الموضوع موجودا فلا یخلو شیء منهما کما صرح به شارح حکمة العین وهٰهنا لو قیل ان البداهة والنظریة من صفات العلم بالذات فیکون
تعینهما عن المعلوم ولو قیل انهما صفتان للمعلوم بالذات فهما ینتفعان عن العلم ... ان الموجودات الخارجیة بما هی موجودات خارجیة لا تتصف بالبداهة و
النظریة وکذا کنه الواجب جل مجده فلا یثبت الایجاب والسلب فاندفع ما عرض لبعض الاعاظم من انه یجوز ان یکون بینهما تقابل الایجاب والسلب
والتضایف ایضا منتف بین البداهة والنظریة لان المتضایفین هو کون تعقل احدهما بالنسبة الی الآخر فان کان بین المبدئین یسمی المتضایفان حقیقیین
کما بین الابوة والبنوة وان کان بین مشتقیها او ما هو فی حکم المشتقات کالاب والابن یسمیان مشهوریین ومن المعلوم انه لیس تعقل احدهما موقوفا
علی تعقل الآخر ولما بطل الاولان فتعین الاخیران العدم والملکة والتضاد فالاول منهما واقسر البداهة بعدم التوقف علی النظر عما من شانه ان یکون نظریا والنظریة
بما یتوقف علی النظر فالنظریة هٰهنا ملکة والبداهة عدم والثانی منهما اذا فسر البداهة بما یحصل باحدی الطرق المشهورة من الحدس والتجربة والتواتر وغیرها والنظریة بما
یحصل بالنظر ومن شروط التضاد انه یصح تعاقب کل من المتضادین علی موضوع واحد ومن شروط العدم والملکة امکان اتصاف محل متصف بالعدم بالوجود
والحضوری قدیما کان او حادثا والحصولی القدیم لا یتصفان بالنظریة اما عدم اتصاف الاول فلان وجود المعلوم وحضوره بذاته عند المدرک یکون کافیا للانکشاف
الحضوری فلو کان الحاجة مع هذا الحضور الی النظر لزم عدم کفایة الحضور هذا خلف ولان الحضوری لا یکون الا علم الجزئی اذ لا یتصور الحضور عند المدرک فی الکلیات
والجزئیات لا تکون کاسبة ولا مکتسبة کما تقرر فی مقره ولان الحصول بالنظر یوجب الارتسام وهذا ینافی الحضور اللّٰهم الا ان یعمم الحصول واما عدم اتصاف
الثانی فلان الحصولی القدیم علم العقول وکما لاتها حاصلة بالفعل ازلا وابدا کما تقرر ولو کان علمها نظریا والنظریة تستلزم الحدوث بعد العدم فهذا ینافی
القدم فاذا لم یتصفا بالنظریة لم یتصفا بالبداهة اذ لو کانا متصفین بها لزم امکان اتصافهما بالنظریة سواء کان متقابلین بالعدم والملکة او التضاد واللازم
باطل کما قدمنا فالملزوم مثله فثبت ان العلم الذی یکون کاسبا ومکتسبا لیس الا الحصولی الحادث وهو المطلوب ۱۲ تحقیقات مرضیہ مجمل

حاشیۃ الزاہد علی الرسالۃ القطبیۃ ۱۵ قولہ ولا حاجة الیه الخ محصل کلام الشارح ظاهر اولا انه لا حاجة لنا الی التخصیص بسبب التقسیم وهذا
لا ینافی الحاجة الیه من وجه آخر فیکون ردا للتعلیل المذکور فقط مع تجویز الحاجة کما یوجه تقییده بقوله مطلقا الخ وثانیا انه لا حاجة الیه لا من هذا الوجه ولا من وجه آخر
ترقیا لکن عدم الوجه الآخر کان مسلما عند الخصم فسلبه لا یکون جوابا آخر فمدار الجواب علی نفی اقتضاء الدلیل المذکور التخصیص فالاحسن ان یحمل علی فی قوله علی انه
تخصیص اللفظ ... الا علاوة ثم قوله مع ان التعمیم انسب ترق علی ... او ... بان التخصیص غیر مناسب زائدا علی دعوی عدم الحاجة اثباتا للحاجة الی
نقیضه فهو جواب ثالث بناء علی الظن وثان بناء علی الجمع فتدبر ۱۲ الشیخ محمد یوسف کوسج رح ۱۵ قولہ فان الانقسام الخ ملخصه ان
المطلق علی قسمین الاول الکلی الذی یؤخذ من حیث هو ولا یعتبر معه حیثیة الخصوص ولا العموم ولا الاطلاق فهو یوجد بوجود فرد وینتفی بانتفاء فرد والثانی الکلی
الذی یؤخذ مع حیثیة الاطلاق فهو ینتفی بانتفاء جمیع الافراد بخلاف الوجود فانه یسری الیه احکام الخصوص ... المطلق بالمعنی الاول دون الثانی والقسم الاول
فانحصار العلم الحصولی الحادث الذی هو من افراد العلم المطلق فی البدیهی والنظری یجری فی العلم المطلق من حیث هو فلا حاجة للتخصیص ۱۲ مل ۱۵ قولہ
مع ان التعمیم الخ لا یخفی ما فیه فان التعمیم عبارة عن تناول الحکم لکل فرد فرد وهو لا یمکن هٰهنا فان الانقسام الی البداهة والنظریة لا یجری فی کل فرد
فرد من التصور والعلم وانما یجری فی الحصولی الحادث فما معنی التعمیم هٰهنا کیف یمکن اخذه انسب بقواعد الفن ۱۲ مولانا محمد ...

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۴ ۱ قولہ ... التصدیق ...
لو ... علی ... الاجمال ... هو الموضوع ... المحمول ...
عند انتزاع المحمول وقیل هو النسبة ...

حواشی متعلقہ صفحہ ۱۵ ق قوله بالنظر الخ تقييد الاكتساب بالنظر كما وقع من المصنف رح وان كان مما لا بد من تركه
ضرورة ان الاكتساب يتضمن النظر اصطلاحا لكنه حمل على التجريد او على المعنى اللغوي واراد منه مطلق التحصيل ثم قيده بالنظر ١٢ ق ك قوله
كل من التصور والتصديق الخ الاحتمالات العقلية ههنا تسعة الاول ان يكون جميع التصورات والتصديقات بديهيا والثاني ان يكون جميعها
نظريا والثالث ان يكون التصورات كلها بديهية والتصديقات بعضها نظريا وبعضها بديهيا والرابع ان يكون جميع التصديقات بديهية والتصورات
بعضها بديهيا وبعضها نظريا والخامس ان يكون التصورات باسرها نظرية والتصديقات بعضها بديهيا وبعضها نظريا والسادس ان يكون التصديقات
باسرها نظرية والتصورات بعضها بديهيا وبعضها نظريا والسابع ان يكون التصورات باسرها نظرية والتصديقات تمامها بديهية والثامن ان يكون
التصديقات باسرها نظرية والتصورات تمامها بديهية والتاسع ان يكون البعض من كل منهما بديهيا والبعض الآخر نظريا والى الاحتمال الاول ذهب طائفة
من الاشاعرة والى الثاني ذهب ابن صفوان الترمذي والى الثالث ذهب الامام الرازي والى الرابع ذهب الحكماء المتقدمون والى التاسع ذهب
المتاخرون من الحكماء والمحققون من المتكلمين واختاره المصنف ولم يشتهر الذاهب الى الاحتمالات الباقية ١٢ شرح سلم العلوم از مولانا
محمد مبین رح ش قوله فان كل عاقل الخ هذا تنبيه لازالة الخفاء الواقع في الانقسام البديهي او يقال انه دليل لهذه القضية التي موضوعها
الانقسام ومحمولها بديهي اي نظرية وان كان الانقسام بديهيا فلا يرد انه لما كان بديهيا فكيف الاستدلال عليه والمراد بالعاقل وسط الناس والا فصاحب
القوة القدسية يعلم المطالب كلها بالبداهة فلا يعلم بالانقسام والمتناهي في الغباوة لا يتميز بين النظري والبديهي حتى يعلمه فلا يرد ما يرد والمراد بالحصول الحصول
بعد التأمل فلا يرد ان رب عاقل لا يتأمله فلا يعلمه ١٢ ل ف قوله بان الكل اعظم من الجزء الخ هذه المقدمة من الاوليات فان تصور الطرفين يوجب
التيقن بالحكم وقد منعه بعض المكابرين مستندا بالطاؤس بان ذنبه الذي هو جزء منه اعظم منه ويخفى عليهم معنى الكل والجزء ولم يتعقلوا ان الطاؤس اسم
لمجموع جسده مع الذنب لا انه اسم لما سوى الذنب فتفوهوا ما تفوهوا ١٢ مولوی محمد عبد الحی سلمہ ربہ

حواشی متعلقہ صفحہ ١٦ ش قوله ثم على حدوث الخ نلقي عليك انه قد اختلفت المذاهب فقيل ان النفوس حادثة بحدوث الابدان
بان القدوس الحق اذا اراد ان يخرج شخصا من بقعة العدم الى حيز الوجود خلق نفسا له وقيل انها قديمة موجودة من الازل غير متناهية فاذا اراد الخالق
خلق الانسان ادخل نفسا من النفوس الموجودة في بدنه وقيل انها قديمة على سبيل التناسخ بان النفس الموجودة في بدن زيد تنتقل الى بدن عمرو اذا مات
وكذا ثم النقض عليه ان هذا الدليل موقوف على حدوث النفس لانه اذا كانت قديمة فيختار شق التسلسل وهو غير باطل ح لان زمان النفس غير متناه فيلزم تحقق
امور غير متناهية في زمان غير متناه وهو غير باطل فتدبر ١٢ مولوی محمد عبد الحی سلمہ ف قوله على ما هو المشهور اشارة بذلك الى ان
فيه كلاما ١٢ استاذ رح س قوله لا يتم الخ اي بحيث للخصم مجال المنع والاستفسار اذا لم يتبين بداهتها كان له الامران وهذا ظاهر
فاندفع ما اورد من ان التوقف على دعوى البداهة ممنوع بل يكفي دعوى المعلومية ١٢ مي س قوله الا بدعوى البداهة الخ فان المستدل اذا اورد
الدليل على امتناع كسبية الكل بلزوم عدم الاقتدار على تحصيل شيء لان التحصيل ح يستلزم الدور والتسلسل وهما محالان والمستلزم للمحال محال فيلزم
استحالة التحصيل لكن بالبديهة لا يلزم استحالة كسبية الكل فهو المطلوب فللمعترض ان يمنع المقدمات فالمستدل اما ان يدعي فيها البداهة او ان يورد الدليل عليها والثاني ان لم ينته الى دعوى
البداهة فيؤدي الى الدور والتسلسل فيبطل الاستدلال ودعوى بداهة المقدمات في مرتبة من المراتب كاف في نفي كسبية الكل بل هو عينه وظاهر ان بداهة
المقدمات على وجه لا يحتاج فيها الى نظر اصلا مسقط ببداهة الاطراف فلا حاجة الى الاستدلال وترتيب المقدمات ١٢ ح س قوله كان الخ لان دعوى بداهتها
بعينه كون بعض التصورات والتصديقات بديهيا اذ ما من طرف ومقدمة الا وهو تصور او تصديق ١٢ ق س قوله ثم لا بد من دعوى البداهة الخ لا يخفى
انه لو لم تدع بداهة ثبوت الاحتياج الى الفكر بل قيل انه نظري فكذلك حتى يلزم الاعتراف بعدم بداهة كل من التصديقات فلا يلزم على المستدل دعوى
بداهة هذا الحكم بل نظريته الخ كما ذكر من لزوم الاعتراف ١٢ شیخ محمد یوسف کوسج

حواشی متعلقہ صفحہ ١٧ س قوله لكل فرد ممكن الخ قال الشارح في حاشية شرح الرسالة الشمسية هذه المقدمة ممنوعة
ولئن سلم فذلك احكام بالنسبة الى الفاقد لشرط الفهم يتوقف على النظر فيكون نظرية بالنسبة اليه وان كان بديهيا بالنسبة الى ذاته ثم قال قدس سره يلزم
من هذا ان يكون النظريات التي هي في غاية الخفاء بديهية بالنظر الى ذات كل فرد من افراد الانسان ولا يخلو عن بعد انتهى وكانه قدس

حواشی متعلقہ صفحہ ۲۰ سطر ۲ قولہ ناقد المحصل ہو المحقق الطوسی ثم تحقق ان الکاتبی ... الشیخ صنف کتابا فی الحکمۃ وترجمہ بالتحصیل والامام فخر الملۃ والدین صنف کتابا ماخوذا منہ وسماہ بالمحصل والمحقق الطوسی الف کتابا ماخوذا من المحصل وسماہ بنقد المحصل ۱۲ حاشیہ مولوی محمد تراب علی رح بر شرح سلم از قاضی گوپاموی ش ۲ قولہ والمشہور آہ ہذا التعریف عند المتاخرین فانہم قالوا ان مدار الحصول ہو الترتیب اللازم الحرکۃ الثانیۃ من الحرکتین اللتین توجدان فی الفکر احدہما الحرکۃ من المطالب الی المبادی وثانیہما الحرکۃ من المبادی الی المطالب اذ ہو مناط حصول المطلوب وہو یسمی بالترتیب والتفصیل وتفصیلہ فی الکتب المبسوطۃ ۱۲ ملخص الحواشی

حواشی متعلقہ صفحہ ۲۱ سطر ۵ قولہ فلا بد من قرینۃ مخصصۃ الخ یعنی الکلام فی ان القرینۃ ایضا عام بحسب المفہوم فیحتاج الی القرینۃ وہکذا فیلزم التسلسل ۱۲ ک سطر ۱۰ قولہ فالتعریف بالمفرد والمرکب آہ ہذا غیر سدید فان المعتبر ... بحسب المقام لا بحسب المفہوم حتی یحتاج الی القرینۃ ۱۲ می سطر ۱۱ قولہ لا یتم بعضہ آہ اما الجواب الاول فضعفہ ظاہر اذ من المعلوم ان صاحب التعریف لا یرید فیہ الحد الذی تصورہ المطالب واما الجواب الثانی فلانہ لو کان المشتق مرکبا من الذات والصفۃ ولا شک ان الصفۃ خارجۃ عن الماہیات والذات المعتبرۃ فیہ انما ہو علی وجہ العموم والابہام ولا شک انہا ایضا عرضی فیلزم ان یکون المشتقات مطلقا عرضیۃ فالحد الناقص بالمشتقات غیر صحیح ۱۲ ح سطر ۱۳ قولہ بحیث یفضی الی نوع تکلف کما قالوا ان نظر الفن عام یتناول جمیع افراد النظر تامۃ او ناقصۃ قل استعمالہا او کثر فتخصیص النظر بالکسب لا یناسب الفن ۱۲ ق سطر ۱۴ قولہ معلوما کان او مظنونا الخ یستفاد منہ ظاہرہ ان التعریف ... کما لا یشمل بحسب الظاہر افراد النظر مطلقا کذلک لا یشمل المظنونات والجہلیات المرکبۃ اذ المتبادر من العلوم لا یشتمل تلک الاقسام بخلاف المعقول فی تعریف المصنف فانہ یشمل الکل کما ہو ظاہر وفیہ مناقشۃ لا یخفی علی الفطن ۱۲ ف

حواشی متعلقہ صفحہ ۲۲ سطر ۶ قولہ تعصم عنہ ای یعصم ذلک القانون عن الخطاء فی الفکر لا یخفی علیک ما اشار المصنف الیہ من التحقیق وتوضیحہ انہ قد جرت عادۃ المصنفین انہم یقولون ان العاصم عن الخطاء فی الفکر انما ہو مراعاۃ المنطق لا نفسہ فانہم یعرفون المنطق بانہ آلۃ قانونیۃ تعصم مراعاتہا الذہن عن الخطاء فی الفکر ویجردون انہ انما زاد المصنف لفظ المراعاۃ ولم نقل یعصم الذہن الخ لان المنطق نفسہ لیس عاصما والا لم یعرض للعالم بالمنطق خطاء ولیس کذلک وانت تعلم انہ لقائل ان یقول ان العاصم انما ہو نفس المنطق والمراعاۃ شرط لہ مع ان التحقیق ہو ہذا کما لا یخفی بالتامل الصحیح فلہذا لم یقبل المصنف مراعاتہ عنہ واما شارحوہ والفاضل الیزدی وغیرہ فقد اختاروا ما ہو المشہور بخلاف ہذا الشارح ... فانہ قال فی الخطبۃ لم التفت الی ما اشتہر بل الحق بالاتباع فتدبر ۱۲ مولوی محمد عبد الحی سلمہ ت قولہ ہو المنطق وانما سمی بہ لان ظہور القوۃ النطقیۃ انما یحصل بسببہ ۱۲ قطبی سطر ۸ قولہ لما تناقض النتایج آہ مع ان تخالف النتائج واقع الا تری انہ قد ینتج حدوث العالم بان العالم متغیر وکل متغیر حادث فالعالم حادث فلینتج قدم العالم بان العالم مستغن عن المؤثر وکل مستغن عن المؤثر فہو قدیم فالعالم قدیم فالنتیجتان لیستا بصادقتین فی الواقع والا یلزم اجتماع النقیضین ۱۲ ل سطر ۹ قولہ ای قاعدۃ القانون والقاعدۃ مترادفان کما ہو المشہور والقاعدۃ قضیۃ کلیۃ لیستنبط منہا احکام جزئیات موضوعہا فیخرج منہا الشرطیۃ دون السالبۃ الکلیۃ مع ان شیئا منہا لیس من اجزاء الفن لما تقرر من اجزاء الفن کلیات موجبات فلا بد من تقیید القانون بالموجبۃ ولک ان تقید الجزئیات جزئیات لہا زیادۃ تعلق بتلک القضیۃ بان یتوقف صدقہا علی وجودہا وہی جزئیات الموجبۃ ۱۲ ف سطر ۱۰ قولہ کلیۃ الکلیۃ صفۃ کاشفۃ لا مخصصۃ اذ القاعدۃ انما تطلق علی قضیۃ کلیۃ لا علی ما یشتمل الجزئیۃ والشخصیۃ ایضا حتی یحتاج الی التخصیص ۱۲ ق سطر ۱۱ قولہ احکام الجزئیات ای کلیات موضوعہا وحمل الجزئیات علی الفروع ای القضایا المستخرجۃ من القاعدۃ بضم الصغری بسہولۃ الحصول وان صح باعتبار ان الحکم جزء الفرع وتعلق بہ فلا یلزم اضافۃ الشئ الی نفسہ لکنہ تکلف فی لفظ الجزئیات مستغنی عنہ ۱۲ ی سطر ۱۲ قولہ لا حاجۃ فیہ لما کان یرد فی المشہور علی الاستدلال فی اثبات الحاجۃ بان وقوع الخطاء لا یستلزم الحاجۃ الی القانون لم لا یجوز ان یکون الفطرۃ الانسانیۃ کافیۃ وکان یجاب باثبات عدم کفایۃ الفطرۃ [illegible] واجاب ہنا بان التقریر کاف لا حاجۃ فیہ الی اثبات عدم کفایۃ الفطرۃ الانسانیۃ فان وقوع الخطاء [illegible] وہو القانون العاصم وہو المنطق ۱۲ مولانا محمد [illegible]

حواشی متعلقه صفحه ۴۴ سطر ۳ قوله فلا حاجة الخ يمكن توجيه المصنف بانه لما كان حاصل المصنف ان المطلوب لم يكن بينا فاقام لم يذكره اما بيضاوي الخ

يجوز ان لم يكن بينا الخ وحاصل الحاجة الواجبة ههنا ان لنا دليلا على الشق الثاني للاستيفاءات من التعليق بين المطلوب الثالث بينهما مستغني عن تعليمه لكان فقط بالزوم التسلسل ولا نسلم البيانات

بالطلاق لنا ان المعارضة ضعيفة باصلها لم يذكرها المصنف وجه الاندفاع اما نقضا بشق الاول بالملازمة ممنوعا لجواز ان يكون بديهيا خفيا فلا يستغني عن

تعليمه وسلم الملازمة نقول الاستغناء لا يضر بالاستيجاز ان ثبت الاحتياج الى المطلوب والمحتاج اليه يكون مستغنيا عن تعليمه وهذا التقرير الذي ذكرنا اولى مما قيل منا

يقول الشارح ثم طوى الخ حيث بين ان يقال لم لم يذكر المصنف جواب المعارضة الواردة اذ يرد عليه انه كيف يحتاج اليه مع عدم معارضة على الاحتياج فلم يثبت

كيف يثبت قال مولوی محمد عبد الحی سلمه ۱۲ قوله ثم تنزلنا الخ اشار بقوله الى انحصار الحاجة في الوجه الجزئي

والتنزل الى الاحتياج الى الوجه الكلي ايضا والتنزل انما ثبت الاحتياج الى الوجه الاعم فلا يرد ان الممنوع قبل التنزل كان كون المطلوب محتاجا اليه

وبعد التنزل ايضا يكون الم بينا انما سمي التنزل ۱۲ ک رح

